

3

الفصل الثالث

التنمية المتواصلة

- أولاً : العلاقة بين السكان والبيئة والتنمية.
- ثانياً : بداية الاهتمام العالمي بقضية التنمية المتواصلة.
- ثالثاً : مفهوم التنمية المتواصلة وأهدافها.
- رابعاً : ركائز التنمية المتواصلة.
- خامساً : معوقات التنمية المتواصلة.
- سادساً : استراتيجيات التنمية المتواصلة.
- سابعاً : مستويات التنمية المتواصلة
- ثامناً : ترشيد الاستهلاك.
- تاسعاً : التنمية المتواصلة بين الأخلاق والسياسة
- عاشراً : تحليل بعض النماذج في ضوء التنمية المتواصلة

obeikandi.com

أولاً: العلاقة بين السّكان والبيئة والتنمية: ما هي التنمية؟

- يرى المؤلف أنّ التنمية تعني مجموعة من السّكان يعيشون على قطعة من الأرض بما تحتويه من مياه أو معادن أو زراعة أو غيرها، ويجتهد هؤلاء السّكان للاستفادة من هذه الموارد بأساليب تكنولوجيّة معيّنة، فبعض السّكان يشتغلون بالزّراعة لأنّ الأراضي المتاحة تصلح للزّراعة لتوافر المياه، والبعض يشتغلون في استخراج المعادن أو البترول؛ لأنّ الأراضي التي يعيشون عليها بها هذه الموارد، ومن ثمّ يلاحظ أنّ التنمية تستلزم أو تتضمن العناصر الأساسيّة الآتية:
١. مجموعة من السّكان بخصائصهم وسماتهم الصحيّة والتعليميّة والثقافيّة وبما يمتلكونه من مهارات مختلفة.
 ٢. أرض أو بيئة طبيعيّة يعيشون عليها بما تضمّه من موارد وإمكانيّات تحدّد نمط الإنتاج أو التنمية الملائم.
 ٣. ويلاحظ أنّ هناك وسيط بين السّكان والبيئة وهي التكنولوجيا المناسبة، وهي ترتبط بمهارات السّكان ومستواهم العلمي؛ لأنّ الإنسان يستغلّ موارد بيئته بالتكنولوجيا المتاحة سواء كانت إيجابيّة أم سلبية، فمثلاً هناك مجموعة من السّكان تزرع أراضيها بوسائل وتقنية صديقة للبيئة وأسمدة طبيعيّة، وهناك مجموعة من السّكان تزرع أراضيها بأسمدة أو مبيدات وتكنولوجيا ملوثة؛ ولذلك فالتنمية تعتمد على نوعيّة السّكان وخصائصهم المختلفة ونوعية البيئات وخصائصها المختلفة مع أهميّة التكنولوجيا التي يستخدمها الإنسان كوسيط بين السّكان والبيئة التي يعيشون عليها؛ ولذلك مرّت العلاقة بين السّكان والبيئة والتنمية بمراحل متعدّدة، فمنذ ظهور الإنسان على سطح الأرض وهو يحاول جاهداً أن يستفيد من موارد بيئته بطريقة أو أخرى لإشباع حاجاته الأساسيّة أولاً والكماليّة ثانياً، وقد اتصفت هذه العلاقة بالديناميّة كما استحوّزت على اهتمام الكثير من علماء الجغرافيا

والأيكولوجيا الذين اجتهدوا في تفسير تلك العلاقة، وقد اختلفت الآراء حول هذه القضية، وظهرت ثلاث مدارس أو اتجاهات فكرية اختلفت فيها وجهات النظر في تقييم هذه العلاقة وتفسير الارتباط المتبادل بين عنصري (السكان والبيئة)، وتأثير كل منهما في الآخر، وانعكاس ذلك عليهما معاً وعلى التنمية.

ومن أهم هذه المدارس وأقربها إلى الموضوع من وجهة نظر المؤلف ما يلي:

١ - مدرسة الحتمية البيئية:

ويطلق عليها أيضاً المدرسة البيئية، وهي تؤمن بأن الإنسان من خلال الحتم البيئي مسيراً وليس مختيراً وهي دعوة قديمة قدم الفكر الجغرافي، ومن أبرز روادها الأقدمين (هيبيرقراط) & (أرسطو) اللذان ربطا بين المناخ وطبائع الشعوب وعاداتهم، وقد ظهر هذا الاتجاه الحتمي في مقدمة (ابن خلدون) في العصور الوسطى، وقد أوضح ابن خلدون أثر الهواء في أخلاق البشر والمناخ في طبائع الشعوب.

وقد ظهر الاهتمام بتأثير البيئة على الإنسان في أوروبا في عصر النهضة وخاصة بعد الكشف الجغرافية التي قام بها الرحالة، والتي أدت إلى توسيع دائرة المعرفة بالعالم، ولم يقتصر الأمر عند حد الرحالة، بل تعداه إلى العلماء والفلاسفة، فمثلاً أعطى (مونتسكيو) في كتابه روح القوانين وزناً كبيراً لتأثير المناخ والتربة في حياة الإنسان، فسكان المناطق الباردة في رأيه أقوى بينة وأكثر شجاعة وصدقاً وأقل ريبة ومكرًا من سكان المناطق الجنوبية الحارة.

ولم يكن الفكر الحتمي مبلوراً كنظرية أو فلسفة واضحة المعالم حتى منتصف القرن التاسع عشر عندما أعلن (فريدريك راتزل) الألماني الجنسية (١٨٤٤ - ١٩٠٤) مبدأ الحتمية في علاقة الإنسان مع بيئته، وقد برزت هذه الآراء بشكل واضح في كتابه الذي صدر

عام ١٩٨٢ بعنوان (جغرافية الأجناس) ويقوم الفكر الحتمي أو البيئي عند راتزل على أساس واضح هو (أنّ الإنسان يعيش في بيئة تؤثر فيه كثيراً، وعليه أن يتكيف مع بيئته، ويعيش على ما تجود به من مواردها، وقد كان لنظرية النشوء والارتقاء لـ (داروين) بالغ الأثر في فكر (راتزل) فالإنسان في رأيه كالنبات والحيوان - من نتاج البيئة، وهو في نشاطاته وتطوره محكوم بها لا يستطيع فكاً منها

(زين عبد المقصود، ١٩٨٨، ١٠٩)

حيث تتشكّل طبيعة المجتمعات وفقاً للبيئة، ففي المجتمعات الصحراوية مثلاً نجد أنّ مجتمع المطر يختلف عن مجتمع الآبار، ففي أماكن المطر يتسم المجتمع بالترحال المستمر سعياً وراء المرعى اللازم للأغنام التي تعتبر المورد الأساسي للرزق، بينما في مجتمع الآبار نجد تجمّعات متناثرة متباعدة تعيش على الزراعة التقليدية التي تزرع حول الآبار والعيون المتباعدة وبوجه عام تملّي طبيعة البيئة الصحراوية على سكانها طابعاً وعادات تتلاءم مع هذه البيئة، سواء بالنسبة للعادات والتقاليد أو نوعية العمل أو نوعية المسكن أو الأزياء وخلافه. (كمال البتانوني، ١٩٧٨، ٢٠٣)

ومن مؤيدي الحتمية أيضاً فيكتور كازان (ومن أقواله المشهورة: (أعطني خريطة لبيئة ما وبإمكاني على ضوء ذلك أن أحدد لك أي نوع من الإنسان يمكن أن يعيش في هذه البيئة وما هي نشاطاته الاقتصادية)، ومن أبرز مؤيدي الحتمية في المدرسة الفرنسية دومان الذي ذهب في تطرفه حدّاً بعيداً أنكر فيه على الإنسان ما أوتي من عقل وتفكير وعلم وقدرة تمكّنه من الاستفادة من بيئته بطريقة معيّنة أو أن يتحلل من سيطرتها ويلاحظ بوجه عام أنّ التفسير الحتمي يهمل أهمية العوامل الأخرى ودورها في التأثير على الإنسان وسلوكه الذي يخضع لعوامل عديدة يصعب معها الاعتماد على تفسير حتمي، وبالتالي فلا يمكن تفسير التنمية بالظروف البيئية فقط.

٢ - المدرسة الإمكانية:

يمثل القرن التاسع عشر العصر الذهبي للفكر الحتمي، ولكن سرعان ما انتهى تقريباً هذا العصر حينما بدأت المدرسة الإمكانية في الظهور، وتتلخص فلسفة هذه المدرسة في أنّ (الإنسان ليس مجرد مخلوق سلبي غير مفكر خاضع تماماً لمؤثرات وضوابط البيئة الطبيعية، ولكنه قوة إيجابية فعّالة ومفكرة وذات خاصية ديناميكية قادرة على التغيير والتطوير).

ومن رواد هذا الفكر الإمكانية فيدل لابلاش Vdela Blach (أبو الإمكانية) لوسيان فيبر E. Feber وإسحاق بومان I. Boman وكارل سور C. Sauren وفيلر F. Leare.

ويتلخص فكر وفلسفة هذه المدرسة في (أنّ البيئة الطبيعية تقدّم للإنسان عدداً من الاختيارات، وأنّ الإنسان بمحض إرادته يختار منها ما يتلاءم مع قدراته وأهدافه وطموحاته وتقاليده)، كما يرون أنه لا توجد بيئة ما لم تمتد إليها يد الإنسان بالتعديل والتغيير والتحوير، كما لا توجد بيئة لم تتضمن آثار وبصمات أنشطة الإنسان العامل الرئيسي في التنمية.

ولم تعد البيئة - في نظر المدرسة الإمكانية - مظهرًا طبيعيًا، بل أيضًا مظهرًا إنسانيًا وحضاريًا في الوقت نفسه، ومن ثمّ ليس هناك حتمية مطلقة صارمة، بل هناك إمكانية مرنة، وبما أنّ الإنسان هو سيّد البيئة والمسيطر عليها فهو الذي يحدّد نمط استغلاله لموارد بيئته. ويسوق أصحاب هذه المدرسة العديد من الأمثلة التي تدعم وجهة نظرهم، فيقولون مثلاً: لو أنّ البيئة هي العنصر الحاكم في هذه العلاقة لتشابهت وتجانست الأنشطة البشرية بين البيئات الطبيعية المتشابهة (زين عبد المقصود، ١٩٨٨، ١٦)، ويلاحظ أنّ هذه المدرسة أضافت الإرادة الإنسانية، ودورها في التأثير على السلوك الإنساني مع اعترافها

بدور البيئة الطبيعية، ولكنها ليست العامل الوحيد المسبب للسلوك، وبالتالي للتنمية لأنّ الإنسان هو الأقوى في التأثير.

٣ - المدرسة الاحتمالية:

وهي مدرسة معتدلة، توفق بين آراء المدرستين المتصارعتين، فهي لا تؤمن بالاحتم المطلق، أو بالإمكانية المطلقة، وإنما تؤمن بأنّ الاحتمالات قائمة في بعض البيئات، ولكن يتعاظم الجانب الطبيعيّ في مواجهة سلبيات الإنسان وقدراتها المحدودة أحياناً، وفي بيئات أخرى يتعاظم دور الإنسان المنظور في مواجهة تحديات ومعوقات البيئة. (زين عبد المقصود، ١٩٨٨، ص ١٨)

وقد بنى أصحاب هذه المدرسة - التي تمثل الغالبية العظمى من الجغرافيين المعاصرين على أساس أنّ البيئات الطبيعية ليست ذات تأثيرات واحدة على الإنسان، وأنّ الإنسان من منطلق اختلاف ثقافته ودرجة تحضره ليس ذا تأثير واحد في كلّ البيئات الطبيعية المتشابهة. وذلك لأنّ هناك شعوباً مختلفة في كثير من العادات والتقاليد رغم تشابه الظروف الجغرافية، وقد يرجع ذلك للظروف التاريخية والحضارية أو لغيرها من الأسباب.

ونخلص من ذلك إلى أنّ كلّ هذه المدارس وبخاصّة المدرسة الحتمية والإمكانية كانت بدايات للفكر الأيكولوجي، وهناك محاولات مستمرة لتفسير هذه العلاقة الوثيقة بين الإنسان وبيئته، ولكن تعتبر هذه المدارس في مجملها أقرب إلى التطرّف النسبي، إذ إنّ أصحاب المدرسة الحتمية قد غالوا غلوّاً شديداً في فكرهم عندما أخضعوا كلّ شيء للبيئة، وكذلك أنصار المدرسة الإمكانية الذين يؤمنون بالإمكانية المطلقة لقدرات الإنسان، أمّا المدرسة الأخيرة وهي المدرسة الاحتمالية فتعتبر أفكارها أقرب إلى الواقع.

ويرى المؤلف تطوّر العلاقة بين الإنسان وبيئته، بدأت بسيطرة شبه مطلقة للبيئة على الإنسان، ورويدًا رويدًا بدأت هذه السيطرة في التقلص إلى أن دخلت العلاقة عكس الاتجاه وهي مدرسة الإمكانية، وهذا يرجع من وجهة نظر المؤلف إلى أن العلاقة بين الإنسان والبيئة تتوقف على عاملين وهما:

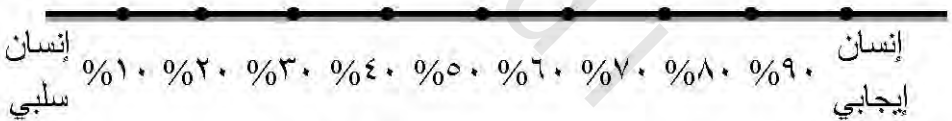
١. نوعيّة الإنسان.

٢. نوعيّة البيئة.

ونقصد بنوعيّة الإنسان خبراته ومهاراته وعلمه وخصائصه المختلفة، وإذا رجعنا لبداية الحياة على سطح الأرض نجد الإنسان البدائي مهاراته محدودة وعلمه وخبراته أيضًا؛ ولذلك كانت الكفة تميل بوضوح لصالح البيئة، كما أن البيئة في العصور الأولى كانت بيئة صعبة غير ممهدة، فهي أقرب إلى الصحراء القاسية، وكان الإنسان البدائي أقرب للطفل في خبراته وعلمه ومهاراته، ومع تطوّر الحياة زادت خبرات ومهارات وعلم الإنسان وأصبح هذا الطفل ينمو رويدًا رويدًا، ومع مرور الزمن يكتسب مزيدًا من الخبرات والعلوم والمهارات، فتزيد قوّته وتأثيره على البيئة، وبالتالي تصبح البيئة أكثر سهولة وأقلّ شدة وقوّة، وتتغيّر العلاقة بين الإنسان والبيئة لصالح الإنسان إلى أن نصل إلى مرحلة الثورة الصناعيّة، وهنا وصل الإنسان لقمة غروره، حيث تصوّر أنه سيّد هذا الكون، وأنّ عليه أن يفعل ما يريد وعلى البيئة أن تطيع، وهنا ظهرت مدرسة الإمكانية، حيث إنّ قوّة الإنسان وتدخله في البيئة جعلته يصل لقمة الغرور، وهذا ما تمثله مدرسة الإمكانية أو الحتمية البشريّة، وهذا التطرّف شبه طبيعي ونتيجة طبيعيّة لسيطرة مدرسة الحتمية البيئية في العصور الأولى للإنسان، حيث إنّ لكلّ فعل رد فعل مساوٍ له في

المقدرة ومضاد له في الاتجاه، ونتيجة للغرور البشري مع الثورة الصناعيّة؛ ولذلك بدأ التوازن يختل مرّة أخرى بين الإنسان والبيئة، ولذلك كان رد فعل البيئة قاسياً وشديداً للإنسان وتمثل في زيادة غير طبيعيّة في كثير من الكوارث البيئيّة مثل زيادة معدّلات وقوّة الزلازل والبراكين ومشكلات الدّفء الحراري والأوزون وغيرها من مشكلات التلوّث، وهذا الرد كان بمثابة صدمة أيقظت العلماء والفلاسفة؛ ممّا مهّد بعد ذلك لظهور مدرسة الاحتماليّة والتي تمثل نقطة التوازن في علاقة الإنسان بالبيئة، وهي أساس التنمية المتواصلة؛ لأنّ التنمية المتواصلة ترتبط بوضوح بالسكّان أو الإنسان والبيئة الطبيعيّة، وفي ضوء ذلك يمكن تصوّر أنّ التنمية ترتبط بنوعيّة كلّ من الإنسان والبيئة، ويمكن تفصيل ذلك في تخيل أنّ هناك متصلين وهما كالتالي:

المتصل الأوّل الإنسان أو السكّان



وهنا نوعيّة الإنسان تختلف من زمان لآخر ومن مكان لآخر، وبوجه عام يصعب أن تجد إنساناً إيجابياً ١٠٠% أو سلبياً لدرجة الصّففر، ولكن المقصود المعنى العام، حيث كان الإنسان البدائي سلبياً لحدّ كبير ومع مرور الوقت والزّمن يتعلّم هذا الإنسان ويكتسب خبرات ومهارات تزيد من درجة الإيجابيّة، ولكن مع مراعاة اختلاف هذا أيضاً من مكان لآخر، فمثلاً الإنسان الياباني أو الألماني اليوم

خبراته ومهاراته وعلمه جعلته أكثر إيجابية من الإنسان الذي يعيش في أي مكان بأفريقيا مثلاً، وهكذا.

المتصل الثاني البيئة

بيئة سهلة	بيئة صعبة
أو	بيئة
٩٠% ٨٠% ٧٠% ٦٠% ٥٠% ٤٠% ٣٠% ٢٠% ١٠%	صعبة
إيجابية	

وطبيعي ليس هناك بيئة إيجابية ١٠٠% أو العكس ولكنها متصل، حيث هناك بيئات سهلة وإيجابية لحدّ كبير مثل البلاد التي يسقط فيها المطر معظم أيام السنة ونجد حتى المناطق الجبلية أو المرتفعة مزروعة بالطبيعة وبدون تدخل بشري، ومثال لذلك مناطق كثيرة في الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى توافر بترول ومعادن وثروات طبيعية بكميات وفيرة، فهذه بيئة سهلة تستطيع زراعتها بأقل مجهود، وهناك بيئات صعبة مثل المناطق الصحراوية والتي تعاني من ندرة المياه وعدم توافر معادن وثروات طبيعية مثل الصومال على سبيل المثال، وهكذا هناك بيئات سهلة وبيئات صعبة.

وفي النهاية فالتنمية تتوقف على المتصلين معاً وهما نوعيّة الإنسان ونوعيّة البيئة، ويمكن تقسيم ذلك نظرياً كالتالي:

١. بيئة سهلة + إنسان إيجابي = قمة التنمية.
٢. بيئة صعبة + إنسان سلبي = قمة التخلف.
٣. بعد ذلك هناك بيئة سهلة + إنسان سلبي = مرحلة وسط من التنمية يغلب عليها تقدّم اقتصادي وتخلف بشري وتنمية لن تدوم إلا بدوام

البيئة السهلة، كما هو الوضع في بعض البلدان المحيطة، حيث تشهد وفرة اقتصادية مع تخلف بشري نتيجة الثروات الطبيعية.

٤. بيئة صعبة + إنسان إيجابي = تنمية معتدلة وتتواصل بفعل العنصر البشري وهو الأهم، والحقيقة أنّ اليابان خير مثال لذلك؛ فهي بلد مواردها ليست غنية بالشكل المقارب للولايات المتحدة الأمريكية، ومع ذلك وصلت لقمة الحضارة ممّا يوضّح تفوّق العنصر البشري لليابان الذي تخطى التنمية المعتدلة إلى المرتفعة رغم الزلازل والبراكين المستمرة، ورغم أنّ مساحتها ثلث مساحة مصر و ٧١% من تلك المساحة جبال، ورغم كلّ ذلك وصلت اليابان لقمة الحضارة. ومما سبق نستخلص علاقة الإنسان أو السكّان بالبيئة الطبيعية والتنمية، فهي علاقة وثيقة، وهنا تمثل مدرسة الاحتمالية النضج البشري والعلمي، ولكنه الآن يقتصر على العلماء والمهتمين بشئون البيئة، والمطلوب نشر هذا المفهوم للعامة والشعوب؛ لأنّ حقيقة الأمر أنه ليس هناك تعارض بين الإنسان والبيئة، وأنّ أي ضرر للبيئة يمثل ضرراً للإنسان والعكس صحيح؛ ولذلك اتخذت الدراسات البيئية في الربع الأخير من القرن العشرين اتجاهات مختلفة، وأصبحت على درجة من التنوّع، بل وأصبحت هناك تخصصات داخل التخصصات الجديدة فمثلاً علم الاجتماع البيئي أصبح له تخصصات مثل التقييم البيئي من المنظور الاجتماعي، ومثل العدالة البيئية وغيرها، ولقد أصبح من المؤكّد الآن أنّ المشكلات البيئية متداخلة ومتكاملة، وكلّ منها يرتبط بالأخرى بشكل أو آخر.

ثانياً : بداية الاهتمام العالي بقضية التنمية المتواصلة :

١. إن التنمية المتواصلة كفكر وفلسفة حياة موجودة منذ القدم، وسنكتفي بالإشارة إلى قول الرسول ﷺ عن عائشة رضي الله عنها قال النبي ﷺ:

"أَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ أَدُومُهَا وَإِنْ قَلَّ" (رواه البخاري ٦٤٦٤)

ويرى المؤلف أن هذا الحديث يعكس فكر وفلسفة التنمية المتواصلة، فخير الأعمال أدومها وإن قلت - وخير التنمية أدومها وإن قلت على هذا المقياس، وهنا ننتذكر الوقف الخيري في الإسلام، وهو خير متواصل وصدقة مستمرة، وهناك حديث آخر يؤكد نفس الفكر والفلسفة، فيقول الرسول ﷺ: "إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ... صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ، أَوْ عِلْمٌ يَنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ". (رواه

مسلم. رقم ١٦٣٠)

والحديث يوضح أن التواصل قد يستمر بعد وفاة الإنسان في حالات ثلاثة وهي:

- الصدقة الجارية.
- العلم النافع والمتصل.
- الولد الصالح الذي يدعو له.

هذا بوضوح فلسفة التنمية المتواصلة التي حثّ عليها رسول الله

ﷺ منذ نحو أربعة عشر قرناً.

٢. وفي العصر الحديث كانت كتابات مالتوس Malthus عام ١٧٨٩ عن زيادة السكّان وفقاً لمتوالية هندسية وزيادة الموارد وفقاً لمتوالية عددية يهدّد استمرار التنمية ويتطلب جهوداً غير تقليدية لمواجهة ذلك، وكانت بداية وجرس تنبيه، وبعد ذلك يعتبر عام ١٩٦٩، البداية الحقيقية للاهتمام العالمي المكثف بمشكلات البيئة وعلاقتها بالتنمية،

فمنذ ذلك التاريخ أصبحت هذه القضية تناقش باستمرار في المحافل الدولية وفي أروقة الأمم المتحدة، في هذا العام أعلن (يوثانت) السكرتير العام للأمم المتحدة باسم "المجتمعون" تخوفه البالغ على البيئة الإنسانية، وكان هذا في أحد الاجتماعات الدورية للأمم المتحدة، وقال بالنص (لا أود أن أكون مفرطاً في التشاؤم غير أنني أستطيع فقط أن أستنتج من المعلومات التي أتيت لي باعتباري سكرتيراً عاماً للأمم المتحدة أنه لم يبق أمام المنظمة إلا ربما عشر سنوات لتتناسى خلافاتها القديمة، وتبدأ فوراً في مشاركة عالمية لكبح جماع سياسة التسلح وتحسين البيئة الإنسانية وإزالة خطر الانفجار السكاني ومضاعفة جهود التنمية، فإذا لم يتم تدبير تلك السيطرة خلال العقد الحالي، فستبلغ تلك المشكلات أبعاداً مذهلة تتجاوز قدرتنا في السيطرة عليها).

وفي عام ١٩٧١ اجتمع حوالي ٢٢٠٠ عالم للبحث في مشاكل البيئة الإنسانية في مدينة (مونتون) الفرنسية وأرسلوا رسالة تحذير تبين موقفهم وآراءهم إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وقد سجلت رسمياً في أظابير الأمم المتحدة في ذلك الوقت.

٣. وفي يونيو ١٩٧٢ عقد مؤتمر ستوكهولم للبيئة بإشراف الأمم المتحدة بحضور مائة وثلاث عشرة دولة، واشترك ألف ممثل لهذه الدول، وقد استغرقت الأعمال التحضيرية لهذا المؤتمر حوالي عامين، وصدرت عنه وثائق، وكتاب بعنوان (ليس لنا إلا الأرض) NousN, avons qu'une Terre لبرابارا درد Barora Word ورينيه دبوا Rene Dabou واشترك في هذا الكتاب اثنان وعشرون باحثاً.

ويعتبر مؤتمر ستوكهولم أهم تجمع عالمي دق ناقوس الخطر محذراً من أخطار تلوث البيئة، وقد اختلفت وجهات النظر في هذا

المؤتمر، بين الدّول الصّناعيّة والدّول النامية حول المسلك البشري الواجب اتّباعه في مجال البيئة فقد رأت الدّول الصّناعيّة أن تبقى الدّول النامية دون خطط تصنيع لتلافي مشكلات التلوث، واستشهدت هذه الدّول بما تعانيه من مشكلات التلوث اقتصاديًا وصحيًا واجتماعيًا، إلا أنّ أغلب الدّول النامية اعتبرت هذا النوع لا مبرر له، وتحمّس البعض في أفريقيا وأمريكا اللاتينيّة وارتفع صوتهم بالقول (مرحبًا بالتلوث)، الذي يرفع من مستوى معيشة أبناء مجتمعاتهم (احمد رشيد، ١٩٨١، ٢٦)، وقد أصدر مؤتمر ستوكهولم (الإعلان العالميّ للبيئة) ووضع توصيات تمثل متطلبات أساسيّة لفهم البيئة ومواجهة المشكلات التي أوجدتها مطالب الإنسان المتزايدة والمترفة في كثير من الأحيان.

وكان لهذا الإعلان العالمي وما اتخذ على أساسه من مبادرات دوليّة وإقليميّة ووطنيّة الفضل في تنمية وعي عالمي أفضل لطبيعة المشكلات البيئيّة، وإرساء دعائم فكر بيئيّ جديد يدعو إلى التعايش مع البيئة والتوقف عن استغلالها السيئ والمتزايد.

وكان من أهمّ التوصيات التي صدرت عن مؤتمر ستوكهولم هي: التأكيد على الأهميّة القصوى لحماية وتحسين البيئة وضرورة إيجاد سياسة عالميّة لها، وكذلك التخطيط لمسلك عالمي في هذا المجال، وإيجاد مؤسسات متخصصة بقضيّة البيئة في نطاق الأمم المتحدة. (برنامج

الأمم المتحدة، ١٩٧١، ٥١)

٤. وفي أكتوبر عام ١٩٧٧ عقد مؤتمر آخر في مدينة (تبليسي)، وكان هذا المؤتمر تجمعًا ضخماً التقى فيه علماء متعدّدوا التخصّصات والاهتمامات، ولكنهم يحملون أفكارًا واستراتيجيات تدعو كلها إلى خلق وعي وضمير بيئيّ ينقذ الجنس البشري من ويلات الممارسات

الانتموية الخاطئة في البيئة البشرية، وقد قام هؤلاء بتشخيص واقع البيئة الراهن وعلاقته بالتنمية وتوصلوا بالفعل إلى هذه النتائج:

أ- أن الاهتمام العالمي بالمشكلات البيئية يشكّل ظاهرة حديثة العهد نسبياً في المجتمع المعاصر، بعد أن أصبح من المسلم به الآن أن كثيراً من الأنشطة البشرية تسفر مجتمعة عن نتائج ضارة بالبيئة قد يستحيل تداركها، خاصة وأن بعض المشكلات التي تنشأ في بيئة معينة قد تؤثر على الجنس البشري كله، بل إن هناك مشكلات بيئية يمكن تصديرها إلى بيئات أخرى (عن طريق وسائل المواصلات والتجارة).

ب- ثمة في الوقت الحاضر حاجة ملحة إلى تنمية جديدة، فالفقر نفسه هو نمط من أنماط التدهور البيئي، وإذا نظرنا إليه بهذا المفهوم فإنه لن يصبح في وسعنا بعد الآن الفصل بين حماية البيئة والحاجة الملحة إلى التنمية لتلبية الاحتياجات الأساسية لأشدّ الناس فقراً في العالم.

ج- أن حلّ مشكلات البيئة يقتضي أولاً تحليلها تحليلاً دقيقاً لأنه كثيراً ما بحثت مشكلات البيئة بطريقة جزئية بدلاً من دراستها دراسة شاملة لبحث العلاقات المتبادلة بينها، وينبغي أن يبدأ التحليل بتصنيف لأنواع التلف والأخطار التي تتعرّض لها البيئة مع توضيح مدى أضرارها بالإنسان في المقام الأول، فالمشاكل البيئية تنشأ نتيجة خلل أو تدهور في بعض التفاعلات التي تجري بين المنظومات الثلاثة.

وفي العقد الأخير من القرن السابق، اتسع الاهتمام الدولي بالدراسات البيئية (القصاص، ١٩٩٠، ٩٨)، وأصبحت هذه الدراسات مترابطة ارتباطاً وثيقاً مع مختلف القضايا الحضرية والمتصلة بسلامة البيئة، ومن هنا برزت أهمية دراسة مشكلات البيئة على مستوى

العالم المتقدم والنامي على السواء وظهرت ضرورة بحثها بصورة متكاملة ذات أبعاد متبادلة التأثير.

٥. واستمرّ الجدل والصراع حول موضوعات البيئة ومستقبل الإنسان على الأرض، وقد حدث نتيجة هذا الصراع انتشار حالة من التشاؤم بمستقبل الجنس البشري، وربما كان أكبر عمل يحمل قدرًا كبيرًا من هذا التشاؤم ذلك التقرير الشهير الذي صدر في نادي روما عام ١٩٧٢ بعنوان (حدود النمو Limits to Growth). (Hoen, 1973, 151)

وقد استخدم العلماء الذين أعدوا ذلك التقرير مجموعة من النماذج الرياضيّة التي ضمت كلّ المعلومات والاقتراحات عن الحالة الرّاهنة للعالم، وبإدخال هذه النماذج إلى الحاسب الآلي كانت النتائج في كلّ الأحوال هي أنّ: (كارثة ضخمة سوف تحيق بالعالم نتيجة تلوث الماء والهواء وتدهور الموارد في فترة زمنيّة أقصاها قرن واحد لو استمرّ النموّ بالمعدّلات الرّاهنة نفسها).

٦. وفي عام ١٩٧٢ أيضًا أصدرت مجموعة من العلماء البريطانيين كتابًا شهريًا بعنوان: (خطة أوليّة للبقاء) يعبر عن وجهات النظر نفسها الواردة في (حدود النمو) وكان المشروع المقترح لمواجهة الأزمات البيئيّة في هذه الخطة هو (ضرورة وقف النموّ الاقتصادي) وهي أيضًا النتيجة التي انتهى إليها نادي روما.

وفي كتاب بعنوان: (الانفجار السكاني) The Population Bomb كان (بيرلس إيرلس P. Ehrlich) العالم البيولوجي الأمريكي قد بشر بالنتيجة نفسها وبالكوارث المقبلة، ولكنه كان أكثر تشاؤمًا عندما أكّد أنه من المستبعد جدًّا أن يستطيع الجنس البشري عبور الفترة الزمنيّة الباقية من القرن العشرين دون كوارث ينتج عنها موت

مئات الملايين من البشر، وهذا يذكرنا بالمخاوف القديمة من الانفجار وعدم قدرة الأرض على تحمّل هذه الأعداد. (Ehrlich, 1974, 12)

وهكذا ظهرت إلى الوجود المدرسة التي تعرف بـ (يوم القيامة) The Dooruisaey School وهي ترى أنّ عمليّات التنمية الحالية بها نشاطات مدمّرة على البيئة، وأنّ الإنسان سوف ينقرض قريباً كما انقرضت من قبله أنواع عديدة من الكائنات الحيّة.

والأمثلة التي يقدّمها أعضاء هذه المدرسة على ذلك متعدّدة، وبخاصّة (علامات يوم القيامة) أو علامات السّاعة، وهم يرون أنّ الإنسان يدمّر البيئة ويستنفذ الطاقة والأرض الزراعيّة المنتجة ويحوّلها إلى صحراء قاحلة، ويلوّث الهواء والأرض والماء، حتى وصل هذا التلوّث إلى حدود غير محتملة. وأعضاء هذه المدرسة لا يؤمنون بقدرة التقدّم العالميّ التكنولوجيّ على حلّ مشاكل الإنسان وتدبير الغذاء والسّكن والكساء حتى لعشرة أضعاف العدد الحالي من السّكان مادام لم يستطع بالفعل حلّ مشكلة الجوع التي يعاني منها البشر حالياً على مستوى العالم، وبخاصّة العالم الفقير، حيث أدّى ذلك إلى نقص النسبة المئويّة التي كانت تغطيها الغابات من مساحة الأرض، حيث انخفضت في الفترة من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٨٢ بين ٤٣.٢% إلى ٢١.١% وزادت المناطق الصّحراويّة وشبه الصّحراويّة في الفترة نفسها من ٩.٤% إلى ٢٣.٣% (فاروق شوقي،

١٩٨٦، ١٩٦).

وأهمّ الحلول المقترحة من وجهة نظر أصحاب مدرسة يوم القيامة هي ضرورة وقف النموّ الاقتصاديّ، والبعض لا يتردّد في إضافة بعض الأبعاد الفلسفيّة والأخلاقيّة لتدعيم وجهة نظرهم في وقف النموّ الاقتصاديّ الضّخم الذي حققه الإنسان بقولهم: (إنّ هذا النموّ لم يتسبب

في سعادة الإنسان وأمنه، وإنما على العكس زادت كمية الشقاء والقلق والتعاسة التي يعاني منها الإنسان المعاصر. بل ادّعى أحد رواد هذه المدرسة وهو ميثان Mishan في كتابه: تكاليف النمو الاقتصادي أنّ مرض العصر هو جنون النمو، وأنّ هذا النمو لم يتسبّب في أيّ سعادة للإنسان أو رضائه، وقد أثارت مدرسة يوم القيامة ردود فعل واسعة النطاق وخلقت دائرة واسعة من النقد والحوار نتج عنها مدرسة أخرى تعارض بشدّة كلّ الآراء الدّاعية إلى وقف النمو أو وضع حدود له، وفي عام ١٩٧٢ تبلورت آراء هذه المدرسة في مؤتمر (العلماء والسّكان)، وتمّ نقد ورفض (نموذج نادي روما)، وقد أكد التقرير النهائي للمؤتمر على أنّ: (هناك حاجة ملحة لتعريف التنمية بمفهوم بيئيّ جديد؛ لأنّ عمليّة التنمية تعتبر بعداً أساسيّاً من الأبعاد التي لا يمكن الاستغناء عنها عند معالجة الأزمات البيئيّة، بل إنّ مشكلات البيئة تتبع أساساً من المفهوم الخاطئ للتنمية. (Black, 1973,)

(111)

٧ - نقد اتجاهات حدود النمو:

أمّا الكتابات التي تمّ تكريسها لنقد (حدود النمو) والاتجاهات المشابهة له، فهي على درجة كبيرة من التّنوّع والكثرة (Unesco, 1972,)، ولعلّ من أهمّ هذه الكتابات والدراسات:

أ- دراسة رونالد باكر R. Bakr بعنوان (أن تنمو أو لا تنمو هذا هو السؤال). (Hagen, 1972)

ب- دراسة بعنوان: (حدود النمو وإعادة نظر) لـ (بفريت هاجن).

(Beckerman, 1972)

ج- دراسة بعنوان: (النمو الاقتصادي والبيئة معضلة زائفة) لـ

(بفرلينكرمان). (Ridker, 1972)

وأهم المبررات التي يراها الرافضون لفلسفة وقف النمو تتلخص في:

أ- أنّ النتائج التي توصل إليها نادي روما في دراسته نتائج مشكوك فيها؛ لأنّ هناك عيوباً خطيرة في الطريقة التي تثبت بها النماذج الرياضيّة والطريقة التي استعملت فيها، كما أنّ هناك نقصاً وتحيزاً في الاقتراحات المستخدمة في بناء النموذج.

ب- أهمّ ملامح التحيز في نموذج نادي روما، إصداره تعميمات بخصوص مستقبل العالم كله بناء على نموذج النمو في المجتمعات الغربيّة الصناعيّة المتقدّمة، وهي ليست النماذج الوحيدة الممكنة النمو، فهناك بعض النماذج المثيرة للنجاح في النمو مع الحد من التلوّث في بعض البلدان الغربيّة نفسها مثل ألمانيا الغربيّة.

ج- بيني (نادي روما) الصّورة التي وضعها على أساس المستوى الرّاهن من العلم والتكنولوجيا، ولم يضع في اعتباره ما قد يأتي به المستقبل في عالم سريع التغيّر، وبخاصّة فيما يتعلق بالتقدّم العلميّ. وما يمكن أن يؤدّيه العلم من خدمات جليلة للبيئة، إذا ما أحسن توجيه هذا العلم.

د- إذا كان التقدّم العلميّ والتكنولوجيّ قد ساهم في تضخيم بعض المشاكل البيئيّة وخلق بعضها الآخر، فذلك ليس راجعاً لعيوب في العلم والتكنولوجيا، بل الطريقة الخاطئة التي يتمّ بها استخدام العلم فالتكنولوجيا بطبيعتها محايدة يمكن توجيهها الوجهة الصّحيحة أو الخاطئة، وهناك بالفعل تحذيرات عديدة توجّه النظر إلى مخاطر الاستعمالات الخاطئة للعلم، وهناك الكتاب الشّهير بعنوان: (التكنولوجيا غير المكرثة ليس إلا مثلاً واحداً لذلك) (Farvar, 1972,)

(135)

وهكذا يمضي أصحاب هذا الاتجاه في سرد حججهم ومبرراتهم لرفض مدرسة نادي روما والاتجاهات المؤيّدة لها، بل يؤكدون أنّ الإنسان لن ينقرض لأنه بخلاف الأنواع الحيّة التي سبقته إلى الوجود يتمتع بالعقل والقدرة على التكيف وتصحيح الأخطاء باستمرار، وحتى إذا كنا لا نثق في حكمة الإنسان فإنّ (قانون التوازن) الذي

يحكم الطبيعة سوف يصحّ الأفعال الخاطئة التي يمارسها الإنسان، وليس بالضرورة أن يكون الفعل التصحيحي للطبيعة هو فناء الجنس البشريّ.

٨- ولم تتوقف الأفكار عند هذه الآراء المتصارعة في العالم المتقدم، بل ظهرت آراء أخرى في العالم الفقير، والنامي، والساعي إلى النموّ أسهمت بالفعل في إثراء هذا الحوار، ويمكن عرض هذه الآراء في النقاط التالية:

أ- أنّ الدول الصناعيّة المتقدّمة هي أكبر وأخطر ملوّث للبيئة عن طريق المستويات العالميّة من التكنولوجيا المستخدمة في كلّ القطاعات، سواء في الزراعة أو في الصناعة أم الخدمات، فهي أكبر مستهلك للطاقة، والأسمدة والمبيدات والكيماويات، وينتشر فيها أكبر عدد من السيّارات الخاصّة والسلع الكمياليّة المسبّبة للتلوّث والضّاغطة على موارد العالم، وهي المسئول الأوّل عن التلوّث.

ب- يرى البعض من الدول النامية أنّ الاهتمام المبالغ بحماية البيئة ومحاولة فرض هذا الاهتمام على الدول النامية (ليس إلا مثلاً للحقّ الذي أريد به باطل) وهو سوء نيّة من الدول المتقدّمة وتعبير عن فلسفتها التي تسعى إلى تعطيل التنمية في الدول النامية، وقد هوجم مؤتمر ستوكهولم من الدول النامية بصفة خاصّة باعتباره يركّز على المشاكل البيئيّة الناتجة عن النقص، ويهمل أهم المشاكل البيئيّة الناتجة عن التخلّف مثل مشاكل نقص الغذاء كمّاً وكيفاً وانتشار الأمراض، وعدم توفر مياه الشرب كمّاً وكيفاً، وعدم توفر وسائل الصّرف الصحي ونقص الخدمات وظروف السكن السيئة... إلخ، علماً بأنّ مشاكل التلوّث على الموارد في الدول النامية إنّما يرجع أساساً إلى

الفقر والظروف السيئة التي يعيش فيها الغالبية العظمى من سكان هذه الدول. (زين عبد المقصود، ١٩٨٨، ١٧٩)

٩ - وقد تحدت المواقف العالمية للدول النامية على النحو التالي :

أ- إن الفلسفات الداعية إلى وقف النمو الاقتصادي والاجتماعي بحجة الحفاظ على البيئة فلسفات مرفوضة ويجب مقاومتها بكل شدة.

ب- إن البيئة المتخلفة الفقيرة بيئة متدهورة بطبيعتها وتحتاج إلى مزيد من التنمية.

ج- يجب أن تتحمل الدول الصناعية الغنية كامل مسؤوليتها في مقاومة التلوث ليس فقط داخل حدودها، وإنما في العالم كله، فالدول الصناعية تصدر قدرًا كبيرًا من التلوث، مع ما تصدره إلى الدول النامية في سلع وأساليب إنتاج وخدمات.

د- إن أي محاولة لنقل أي جزء من تكاليف حماية البيئة وتحمله للدول النامية أمر مرفوض، فليس من المعقول أن يتحمل البرئ نتائج ذنوب لم يرتكبها.

هـ- على الدول النامية أن تكف عن التفريط في مواردها الطبيعية.

كان لابد أن يفرز هذا الجدل حول قضية التنمية والبيئة اتجاهات جديدة من جانب جميع الدول، وهكذا ظهر إلى الوجود مفهوم جديد هو التنمية المتواصلة ويدور هذا المفهوم حول إمكان تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي مع تحسين البيئة والمحافظة عليها للوفاء باحتياجات الإنسان المعاصر. وقد تبنى هذا المفهوم الجديد لعملية التنمية العديد من العلماء في الدول المتقدمة والنامية، مؤكدين على أن التنمية المتواصلة لابد أن يكون هدفها السعي إلى تطوير النظم البيئية بالانتقال من نظام بيئي معين إلى نظام بيئي جديد يحقق التناسق بين مقتضيات تقدم الإنسان والتوازن البيئي.

١٠- ثمّ عقدت قمة الأرض في ريو Rio في مؤتمر البيئة والتنمية والذي

أقرّ ٢٧ مبدأ عام لتحقيق التنمية المتواصلة. (Graig, 2001, 181)

ثمّ عقد مؤتمر اسطنبول عام ١٩٩٦ وتناول تنمية المدن في الدول

النامية على طريق التنمية المتواصلة، ثمّ جاءت قمة جوهانسبرج في

أفريقيا عام ٢٠٠٢ لتركز على دور التنمية المتواصلة في حماية

الطبيعة والتخفيف من الفقر (Brown, 2002, 16)، وهذا ينقلنا إلى مفهوم

التنمية المتواصلة.

ثالثاً: مفهوم التنمية المتواصلة وأهدافها:

والآن يمكن أن نعود لمفهوم التنمية المتواصلة، حيث قدّمت وثيقة مستقبلنا المشترك (تقرير لجنة الأمم المتحدة والتنمية عام ١٩٨٧) مفهوم التنمية المتواصلة كواحدة من الأسس الرئيسيّة للمستقبل، فالتنمية المتواصلة هي التي تحقق التوازن بين تفاعلات المنظومات الثلاثة، وتحافظ على صحّة النظم البيئية وحسن أدائها (القصاص، ١٩٩٠، ٩٩).

أو هي التي تحقق ضروريّات الحاضر دون الإخلال بضروريّات المستقبل.

كما تعرف بأنها هي التي تفي بضروريّات الحاضر دون الإخلال بحاجات المستقبل والأجيال القادمة.

ويعرّفها مصطفى كمال طلبة بأنها تعني مجموعة من الأفراد تحاول استخدام مصادر الثروة الطبيعيّة عن طريق الوسائل التكنولوجيّة للارتقاء بمستوى الحياة دائماً.

وهذا يعني أنّ هناك ثلاث عناصر رئيسيّة في هذه التنمية هي:

١. ثروة بشريّة.
٢. ثروة ماليّة تستخدم التكنولوجيا الحديثة.
٣. ثروة طبيعيّة.

ونتيجة التفاعل بين هذه العناصر هي التي تعود على الإنسان بالرفاهية والارتقاء بمستوى الحياة، وإذا حدث خلل أو نقص في إحدى هذه المكوّنات الثلاثة فلم تعد هناك تنمية؛ لأنه لو زاد المال اليوم واستنزفت الطبيعة، فسوف ينقص المال غداً (مصطفى طلبة، ١٩٩٠، ١١)، فهي في جوهرها عمليّة تغيير يكون فيها استغلال الموارد واتجاه الاستثمارات، ووجهة التطوّر التكنولوجي والتغيّر المؤسّساتي أيضاً في حالة انسجام وتناغم لتعزيز إمكانيّة الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات الإنسانية (اللجنة العالميّة للبيئة والتنمية، ١٩٨٩، ١٨٧)، كما تعرف بأنها مجموعة السياسات والإجراءات التي تتخذ للانتقال بالمجتمع إلى

وضع أفضل باستخدام التكنولوجيا المناسبة للبيئة؛ لتحقيق التوازن بين بناء الموارد الطبيعية وهدم الإنسان لها في ظل سياسة محلية وعالمية للمحافظة على هذا التوازن (وفاء احمد، ١٩٨٣، ٢٢)، ويركز القصاص على أنها وسيلة لتحقيق التوازن الدقيق بين قدرة الوحدة الإنتاجية على العطاء، وما يأخذه الإنسان من خلال التوازن بين المحيط الحيوي الطبيعي والمحيط المصنوع، والمحيط الاجتماعي الذي هو سبيل الإصلاح عند حدوث أي مشكلة؛ وذلك لأن المحيط الحيوي محكوم بنظم كونية سرمدية ليس إلى تعديلها تعديلاً جوهرياً من سبيل لدى الإنسان، ثم إن المحيط المصنوع روحه التكنولوجية وهي تخضع لإرادة الإنسان ومن صنعه، وهو يوجهها فمثلاً الذرة يمكن استخدامها في السلام أو الحرب، ومن هنا فسبيل الإصلاح هو المحيط الاجتماعي للتنمية المتواصلة (القصاص، ١٩٩٠، ٨)، كما تعرف بأنها تلك التنمية التي لا تؤدي إلى تدهور الموارد بعد فترة من الزمن طال أم قصرت ويشير البنك الدولي إلى أن التنمية المتواصلة تتضمن ثلاثة أبعاد هي:

البعد الأول: الموارد الطبيعية والتي يجب الاستفادة المثلى لها والحفاظ على تواصلها.

البعد الثاني: البعد الاجتماعي ويهدف لتحقيق العدالة بين المواطنين والأجيال، وإشباع الحاجات الأساسية للفقراء.

البعد الثالث: الاقتصادي ويهتم بتواصل النمو والتوزيع العادل للدخل

(Ismail Serag Eldin, 1996, 2)

والحقيقة أن هناك تعريفات أخرى عديدة معظمها لا يخرج كثيراً عما سبق.

أهداف التنمية المتواصلة :

بالنسبة للمحيط الحيوي هناك ثلاثة أهداف رئيسية :

١. المحافظة على سلامة العمليات البيئية الأساسية في النظم البيئية التي يعتمد عليها الإنسان في تنمية الموارد مثل قدرة التربة على استعادة خصوبتها.

٢. صيانة الموارد الوراثية أي المكونات الوراثية الموجودة في كائنات العالم (القصاص، ١٩٩٠، ١٠٠).
٣. تأمين الاستخدام المتواصل للأنواع أو الكائنات الحية والنظم البيئية مثل الأسماك والغابات وغيرها.
٤. الحفاظ على الطبيعة من التلوث والاستنزاف قدر الاستطاعة.

وبالنسبة للمحيط المصنوع أو التكنولوجي:

فهي تهدف لاختيار وسائل التقنية ذات المخلفات المحدودة، والتي يقلّ فيها ما تفرزه من ملوثات، والتي تعتمد على إعادة استخدام المواد وتدوير المخلفات مع ترشيد وحسن اختيار مواقع المراكز الصناعية أو الاعتماد على الطاقات المتجددة مثل الطاقة المائية والشمسية وطاقات الرياح.

أما فيما يتصل بالمحيط الاجتماعي فتهدف التنمية المتواصلة إلى الآتي:

١. المحافظة على التوازن بين الموارد المتاحة والحاجات الأساسية للبشر جميعاً على المدى البعيد.
٢. أن توضع خطط تنمية الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في إطار زمنيّ يحقق العدالة بين الأجيال والعدالة البيئية بوجه عام.
٣. تحقيق المشاركة الشعبية الواسعة من الرجال والنساء الفقراء والأغنياء من خلال تشجيع المؤسسات الأهلية والخاصة لنشر الوعي البيئي.
٤. ترشيد استغلال كافة الموارد، وتوضع أولويات للاستخدامات المختلفة (مصطفى خليفة، ١٩٩٠، ١٠١).
٥. التعاون الإقليمي والدولي لمواجهة متطلبات البيئة ومشكلاتها.

رابعاً: ركائز التنمية المتواصلة:

ترجع بدايات التنمية المتواصلة إلى مؤتمر استكهولم عام ١٩٧٢ وبدأت في تقرير اللجنة الدولية للتنمية والبيئة الذي نشر تحت عنوان مستقبلنا المشترك عام ١٩٨٧، ونظمت الأمم مؤتمر "عالمياً حول التنمية المتواصلة بوجه خاص عام ١٩٩٢، ومن ثم فهي حديثة العهد نسبياً؛ ولذا سيحاول المؤلف في ضوء اطلاعاته عن التنمية المتواصلة تحديد أهم ركائزها كالتالي:

١ - وحدة المصير والمستقبل المشترك:

كلّ الأنهار تصب في البحر، ولكن البحر لم يمتلئ.
وإلى المكان الذي أتت منه الأنهار. تعود الأنهار مرة أخرى (سفر

الجامعة: ٧)

وليس هناك ما يُسمّى غذاءً مجانياً. فكلّ شيء ثمن. وكلّ شيء يذهب لمكان ما. فلا يوجد البعيد الذي تلقى فيه الأشياء (دونيل ميدوز، ١٩٩٠، ٢٤)، ولا يرتدّ إلينا مرة أخرى، فنحن جميعاً نعيش على كرة أرضية واحدة، وأيّ تلوث في الماء أو الهواء مثلاً سيرتدّ إلينا مرة أخرى، ربّما ينتقل من مكان لآخر أو قد ينتقل من زمان لآخر مثل الأمطار الحمضية أو النفايات النووية (عماد الدين عدلي، ١٩٨٩، ١٣)، ولكنه أبداً لم ولن ينمحي؛ لأنه لا شيء يأتي من عدم، ولا شيء يصير إلى عدم (محسن توفيق، ١٩٩٠، ٥٩)؛ ولذلك فالتلوث والأخطار البيئية لا يعترفان بالحدود الدولية، ومن هنا إمّا أن ننعم جميعاً بالحياة في سلام على كوكب الأرض أو سيكون الدمار والتلوث للجميع، فالأرض ملك لجميع البشر، وهذا المفهوم يمثل الدّعاة الأساسية لمفهوم التنمية المتواصلة (عماد الدين عدلي، ١٩٨٩، ١٣)؛ ولذلك فجميع الأشياء مترابطة مثل

الدم الذي يربط العائلة الواحدة ما يصيب الأرض، يصيب أبناء الأرض، والإنسان لم ينسج نسيج الحياة وإنما هو مجرد خيط فيه وما يفعله بالنسيج يفعله بنفسه، فالإنسان جزء من البيئة والبيئة فيها جزء من الإنسان، فهناك جزء من البيئة يصبح جزءاً منك مع كل نفس تستنشق، وهناك جزء منك يصبح جزءاً من البيئة مع كل نفس تخرجه ومياه الأرض ذات الدورات تتساب من خالك (دونيل ميدوز، ١٩٩٠، ص ٣٠)؛ ولذلك فتلوّث البيئة تلويث للإنسان؛ ولذلك فإنّ مشاكل البيئة بوجه عام لم تعد ترفاً لفئة معيّنة أو دولة ما، وإنما أصبحت ضرورة حياة بالنسبة لكلّ إنسان على هذا الكوكب؛ لأنه مرتبطة بالهواء الذي نستنشق والماء الذي نشربه والطعام الذي نأكله والطريق الذي نسلكه، ومن ثمّ فمشاكلنا واحدة (ساندر أبوستال، ١٩٨٧، ص ٢)، ومن هنا أهمية أن نعمل جميعاً يداً واحدة من أجل الحاضر والمستقبل المشترك، ولن نستطيع أن نحمي البيئة إلا إذا رأينا الكلّ في كلّ جزء، وكلّ جزء في الكلّ، والكلّ يجب أن يراعي كلّ جزء، وكلّ جزء يجب أن يراعي الكلّ دائماً، وهذا يصل بنا إلى الرّكيزة الثانية وهي الاستدامة أو الاستمرار.

٢ - الاستدامة أو الاستمرار:

بمعنى أنّ التنمية يجب أن تلبي حاجات الحاضر دون أن يخلّ ذلك بحاجات الأجيال المقبلة ليورث الآباء أبناءهم الأرض خصبة موصولة العطاء والمياه نقيّة والهواء نظيفاً وحقول البترول غير ناضبة (القصاص، ١٩٨٩، ص ١)، وهذه الرّكيزة تتضمّن مفهومين أساسيين هما:

أ- إشباع الحاجات الأساسيّة لفقراء العالم، فموارد الأرض كافية لمواجهة حاجات كلّ الكائنات الحيّة إذا ما أديرت بكفاءة وبطريقة

موصولة وعادلة، والدراسات تؤكد صحة قول غاندي (إن الأرض تكفي لتوفير حاجات كل فرد وليس أطماع كل فرد) (دونيل ميدوز، ١٩٩٠، ١٤٦)، ويقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [هود: ٦].

ب- الحفاظ على البيئة وعدم استنزافها أي في حدود قدرة البيئة على التجديد من خلال ترشيد استغلال الموارد (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، ١٩٨٩، ٨٣)، بمعنى الحصول على أعلى عائد بأقل استهلاك ممكن، ويترتب على ذلك ضمان استمرار رخاء الشعوب الغنية (راكرز هاوس، ١٩٩٠، ١١١)؛ لأنه لو لم نشبع الحاجات الأساسية للفقراء فسوف يستنزفون البيئة ويلوثونها، وهذا سينعكس على الأغنياء؛ لأن المصلحة المشتركة مستمرة بين الجميع، فإذا أردت الحياة لنفسك فاطلب الحياة لأبنائك أولاً، ولن تكون لك الحياة إلا إذا أخذت من مواردها فقط بقدر حاجاتك وأعطيتها بقدر حاجتها وحاجات الآخرين (محسن توفيق، ١٩٩٠، ١٦٠)، ولن نستطيع ضمان هذا الاستمرار بدون الديمقراطية، وهذا ينقلنا إلى الركيزة الثالثة.

٣ - الديمقراطية:

يجب أن تعتمد التنمية المتواصلة على ديمقراطية حقيقية تملئها مصلحة الأغلبية ومصلحة البشرية جمعاء، ولا يجوز لأي اعتبار آخر أن يعلو على ذلك سواء بحجة تكنولوجيا بحتة أو سيطرة أقلية قوية أو غيرها (جوافرانك داكوستا، ١٩٨٠، ١٠)، وهذا يستلزم وجود نظام من المعايير الاجتماعية مع توافر السلطة اللازمة لنجاحه تبعاً لمنظمة الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية لمنع الشركات الكبرى ورجال الأعمال من الإضرار بمصلحة الأغلبية ومصلحة البيئة (ر.ي. إيرسي،

١٩٨٩، ٨٧)، فمثلاً في الدّول المتقدّمة نجد أنّ الديمقراطيّة الحالية واقتصاديّات السّوق من أهمّ معوّقات التنمية المتواصلة؛ وذلك يرجع لأنّ حريّة السّوق قائمة على سعر إنتاج السلعة أو الخدمة فقط بدون حساب الثمن البيئي (سواء كان تلوّث أو استنزاف)، فالنظام الديمقراطي الحالي يمنع إضافة الثمن البيئي؛ لأنّ ذلك سيرفع ثمن السلعة فينخفض الطلب عليها وينخفض الرّبح، والمنتجون يعارضون ذلك من خلال تشكيل قوى للضغط بكافة السّبل، فتستطيع في النهاية تحقيق مصلحتها، والدّليل على ذلك أنّ قانون الهواء النظيف الأمريكي مضى على انتهاء العمل به أكثر من سبع سنوات، ويجد الكونجرس الأمريكي صعوبة بالغة في تجديده، وتزداد المشكلة عندما يظهر أثرها في بلاد أخرى أو زمن آخر، ومن هنا يجب أن يتسع مفهوم الديمقراطيّة ليشمل مصلحة البشر جميعاً اليوم وغداً (راكز هاوس، ١٩٩٠، ١١٤)، فقمة الحضارة هو في أسلوب حياة ديمقراطيّة للبشر يتعايش مع البيئة يفهمها ويعيش في حضنها وفي كنفها، أسلوب ديمقراطي يتناغم مع الطبيعة، حيث يتوحّد هدفه بهدفها ويصبح سلوكه جزءاً من سلوكها (محسن توفيق، ١٩٩٠، ٦٠)، ولضمان الوصول إلى الديمقراطيّة المنشودة لابدّ من المشاركة الشّعبيّة الواسعة، وهذا ينقلنا إلى الرّكيزة الرّابعة.

٤ - المشاركة الشّعبيّة؛

إنّ أيّ حكومة في أيّ دولة من دول العالم غير قادرة على مواجهة النذر اليسير من مشاكل العالم، وإذا لم تكن هناك مشاركة شعبيّة لمواجهة مشاكل البيئة من الشّعب بكافة أفرادهم وفئاتهم، فلن تفلح أيّ جهود لمواجهة مشاكل البيئة سواء في أمريكا بكلّ إمكانيّاتها أو في أيّ دولة أخرى (القصاص، ١٩٩٠، ١٢١)، فإذا أريد للناس أن يتمكنوا من تحقيق

التنمية فلا بدّ أن تكون لديهم سلطة، ولا بدّ أن يكونوا قادرين على التحكم في أوجه نشاطهم في إطار مجتمعاتهم المحليّة، وينبغي أن يشارك الناس، ليس فقط في العمل الماديّ الذي تتطلبه التنمية، بل في التخطيط وفي تحديد الأولويّات؛ لأنّ مفتاح التنمية هو المشاركة (محسن توفيق، ١٩٩٠، ٥١)، ومن هنا أهميّة العمل على استشارة الأفراد للمشاركة في حماية البيئة من خلال جماعات البيئة أو غيرها (خالد فهمي، ١٩٨٩، ١٩) ومن أهمّ جوانب المشاركة الشعبيّة هو المشاركة في عمليّات صنع القرار، سواء على مستوى المجتمع المحليّ أو القوميّ أو على مستوى العالم؛ لأنّ في ذلك ضمان لصدور قرارات في صالح البشر جميعاً وتركز التنمية المتواصلة على مشاركة المرأة الفعّالة؛ لأنّ المرأة أكثر اهتماماً بالبيئة ومصير الأجيال المقبلة من الرجل؛ لأنها أوّل من يعاني من مشاكل البيئة فضلاً عن دورها في ترشيد استخدام الموارد وتربية الأطفال وتعديل أو تدعيم السلوك الإيجابيّ داخل الأسرة (اللجنة العالميّة للبيئة، ١٩٨٩، ١٣)، فالطبيعة لا تعرف الأثرة، فما استحوذ بحر على ذرّات، وما استحوذ كائن على جزئيّات، فالمشاركة هي المبدأ (محسن توفيق، ١٩٩٠، ٦٠)، والمشاركة هي الوسيلة والمشاركة أيضاً هي الغاية، ولضمان تحقيق المشاركة الشعبيّة لابدّ من تحقيق العدالة الاجتماعيّة وهذا ينقلنا إلى الرّكيزة الخامسة.

٥ - العدالة الاجتماعيّة:

لن يكون بالإمكان نجاح التنمية المتواصلة دون الاقتسام العادل لتكاليف ومكاسب حماية البيئة داخل البلدان وفيما بينها (لاري كوهلي، ١٩٩٠، ٣٠)، وهذا يعني النسبة للمكاسب أن يكون هناك عدالة بين الأجيال، فلا يزيد رصيد جيلنا من موارد البيئة على حساب الأجيال القادمة (جورج ماكفيل، ١٩٩٠، ١٠٣)، فالاستمرار والتواصل يجب

أن يمتدّ للموارد من خلال المحافظة عليها لتستمر في العطاء والتواصل دائماً، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال العدالة والمساواة بين الأجيال وصيانة الموارد الطبيعيّة والمحافظة على الأنواع وكافة الكائنات والنباتات ويمتدّ هذا إلى قارة القطب الجنوبيّ وغيرها.

ثمّ العدالة بين البلاد وبعضها البعض أو داخل البلد الواحد، وهذا يستلزم إعادة توزيع الموارد؛ لأنّ تركيزها في يد أقلّيّة وحرمان الأغليّة يؤدّي لتدمير واستنزاف البيّة، فالغني يستهلك أضعاف الفقير ويستنزف ويلوّث أكثر والفقير مضطر للاستنزاف وتلويث البيّة (جورج ماكنيل، ١٩٩٠، ١٢٣)، فالرفاهية المغالية في المجتمعات الغنيّة قمّة عالية تدفع من فوقها البيّة لتسقط وسط حطام مواردها الناضبة، والفقير المدقع هاوية تدفن فيها البيّة إلى جوار جثث مواردها المستنزفة (محسن توفيق، ١٩٩٠، ٦٠)، ومن هنا أهميّة وضرورة ترشيد استخدام الموارد في الدّول الغنيّة وبنفس الدّرجة أهميّة وضرورة القضاء على الفقر المدقع، ولذلك تعتبر زيادة دخل الفرد في الدّول النامية هدف لا بدّ من تحقيقه، فموارد الأرض كافية لمواجهة وإشباع حاجات كلّ الكائنات الحيّة الضّروريّة إذا ما أديرت بكفاءة وبطريقة موصولة، فمثلاً يكفي الغذاء المنتج على سطح الأرض لتزويد كلّ فرد تغذية كاملة ومتنوّعة وصحيّة ولأكثر من العدد الحالي، كما تؤكد الدّراسات العالميّة وكذلك الماء، أمّا بالنسبة للطاقة الشمسيّة الساقطة على سطح الأرض يوميّاً فمتوسّطها اليوميّ يبلغ أكثر من ثمانية آلاف مرّة مقدار الطاقة التي يستخدمها العالم يوميّاً من المصادر التي تلوّث البيّة، فالمشكلة كما قال غاندي (إنّ الأرض تكفي لتوفير حاجات كلّ فرد وليس أطماع كلّ فرد).

كما أنّ هناك الكثير من الموارد والكثير من إمكانات الأرض؛ ممّا لا نعرفه فليست هناك ندرة أو مشكلة في الموارد، هذه حقيقة علميّة، ومن هنا أهميّة أن تكون التنمية المتواصلة منصفة لأنه لا يمكن لأيّ نظام أن يستمرّ موصولاً على المدى الطويل عندما يكون التوزيع يتسم بالظلم المفرط، والمطلوب هو الإنصاف وليس المساواة المطلقة، فمن الضروري توافر الضّروريّات للجميع مع إتاحة الفرصة لتحسين الحياة بدون استغلال أو أطماع، فمن الضروري أن يفهم الناس السبب أنّ لدى البعض أكثر ممّا لدى الآخرين، وأن يقنّعوا بأسباب ذلك، بل يجب أن يحفزهم ذلك ويجازيهم بإنصاف (دونيل ميدوز، ١٩٩٠، ص ٤٦ - ٥١)، ويتطلب هذا وجود شروط تجارية أكثر عدلاً بين البلدان المتقدّمة والنامية، مع تسهيل نقل التكنولوجيا النظيفة للبلاد النامية بسعر التكلفة، وحتى المساعدة في ثمنها، كما أنه لا مفرّ من إلغاء الديون أو على الأقلّ الفوائد، مع دفع معونات حقيقية وبغرض حماية البيئة في المقام الأوّل في مشروعات مفيدة للبشريّة مثل مشروعات التشجير وزراعة الغابات (اللجنة العالميّة للبيئة والتنمية، ١٩٨٩، ١٢٦)، وإنتاج الغذاء والتخلص من التلوثات وغيرها من المشروعات التي تنظف ولا تلوّث وترشد وتزيد ولا تستنزف أو تبدّد، وهنا يجب أن يكون للمصرف الدولي وصندوق النقد وللأمم المتحدة بوجه عام دور أساسي، كما يمتد مبدأ العدالة بالنسبة لتكاليف حماية البيئة، فالملوّث هو الذي يجب أن يدفع ثمن ذلك في شكل ضريبة تمثل الثمن الحقيقيّ للتلوّث سواء عند شراء ثمن الجهاز أو مع فاتورة الكهرباء أو أيّ شكل آخر يتفق عليه المختصّون، كما لا بدّ من العدالة داخل الشعب الواحد سواء عن طريق زكاة المال أو الضرائب التصاعديّة أو دعم الحاجات الأساسيّة، أو أيّ شكل آخر مناسب يوفر الحياة أو الحدّ

الأدنى الملائم من الحياة لجميع البشر، "فمثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى"، كما قال رسولنا الكريم ﷺ، ولتحقيق العدالة الاجتماعية المرغوبة لابد من وجود قاعدة من القيم المناسبة توجهنا لتحقيق ذلك، وهذا ينقلنا إلى الركيزة السادسة.

٦ - القيم:

يبدأ فقر البيئة من حيث يبدأ فقر البشر. ويبدأ فقر البشر من حيث يبدأ فقر عقولهم، ويبدأ فساد البيئة (القصاص، ١٩٩٠، ٦١)، من حيث تبدأ أطماع البشر. وتبدأ أطماع البشر من حيث ينتهي فساد نفوسهم... ويأتي فقر العقول وفساد النفوس من القيم السائدة، فإذا أردنا البيئة ثرية صالحة. وتنمية متواصلة العطاء فعلينا بالإصلاح ونبدأ بالقيم لأنها هي الأساس؛ لضمان نجاح التنمية المتواصلة، ومن هنا أهمية إبراز ونشر مجموعة من القيم المرغوبة مثل قيم العدالة بمفهومها الواسع بين الأجيال والبلاد والأشخاص وعدم استغلال الآخرين، والقيم التي تشجع على ترشيد الاستهلاك ليتناسب مع قدرة النظم البيئية (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، ١٩٩٩، ٨٤)، والقيم الجمالية والإنسانية، وقيم المشاركة والتعاون والقيم الدينية الأصلية.

وبعد ذلك لابد من خلق الحافز لدى الناس على تقبل تلك القيم والإيمان بها والسبيل الأساسي لذلك هو جعل الناس يدفعون الثمن الكامل لاستخدامهم الموارد الطبيعية وثمن التلوث الناتج عن ذلك، كما يستلزم هذا إقامة المؤسسات المجتمعية التي تستطيع بث هذا الحافز بين الناس بصورة ناجحة (وفاء أحمد عبد الله، ١٩٨٧، ١١٣-١١٦)، عن طريق نشر الوعي والثقافة والتعليم والرجوع للتراث والأديان السماوية للاعتماد

عليها في ترسيخ هذه القيم المرغوبة، مع التركيز بصفة خاصة على المحيط الاجتماعي الذي تقع عليه مسئولية قيادة التنمية المتواصلة (القصاص، ميكولاسي، ١٩٩٠، ٩)، كما أنّ المحيط الاجتماعي هو الذي يلعب الدور الأساسي في تشكيل سمات وقيم وأهداف كلّ مجتمع (خالد فهمي، ١٩٨٧، ١٣)، مع توجيه عناية خاصة للمرأة والطفولة؛ لأنّ الوقاية خير من العلاج، فإذا كنت تفكر لسنة قادمة... فأبذر البذور، وإذا كنت تفكر لعشر سنوات قادمة. فاغرس شجرة (محسن توفيق، ١٩٩٠، ٢)، وإذا كنت تفكر لخمسين سنة قادمة فعلم المرأة، وبعد هذه الرّكائز المتناسقة هناك ركيزة أخرى مهمّة تتعلق بالخصاص السّكانية المطلوبة، وهذا ينقلنا إلى الرّكيزة السّابعة.

٧ - تنظيم أو ترشيد السّكان؛

حيث ترتبط استدامة التنمية بشكل وثيق بالسّكان من ثلاثة أوجه رئيسية وهي:

أ - عدد السّكان؛

هناك علاقة بين عدد السّكان والبيئة والتنمية المتواصلة من جانبيين. الأول الاستنزاف، والثاني التلوّث، حيث إنّ زيادة عدد السّكان يمثل ضغطاً على الموارد، ففي حين استغرق تضاعف سكان العالم من ١.٢٥ مليار نسمة إلى ٢.٥ مليار نسمة في عام ١٩٥٠ أكثر من مائة عام، فقد تضاعف هذا العدد مرّة أخرى في ٢٧ عاماً فقط، فوصل إلى خمسة مليارات عام ١٩٨٧، وتقدّر الأمم المتحدة أنّ عدد سكان العالم نحو ستة مليارات عام ٢٠٠٠ وأكثر من ثمانية مليارات في عام ٢٠٢٥، كما يتوقع أنّ سكان العالم قد يستقرّون عند نحو عشرة مليارات في نهاية القرن القادم، وطبيعي أن يشكل هؤلاء ضغطاً على الموارد البيئية، ومما يزيد المشكلة أنّ ما لا يقلّ عن

٩٠% من هذه الزيادات ستكون في البلاد الفقيرة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وهذه البلاد تعاني الآن مواردها بالفعل من تدهور أو استنزافاً كبيراً (مؤتمر العمل الدولي، ١٩٩٠، ٧-٨)، كما يترتب على هذه الزيادات الكبيرة مزيداً من التلوث والمشكلات المتعددة، ومن هنا تأتي أهمية خفض معدلات الزيادة المتوقعة للسكان، وذلك من خلال رفع مستوى دخل الفقراء وتحسين ونشر التعليم، وخاصة بالنسبة للمرأة مع إتاحة فرص العمل لها (جورج ماكنيل، ١٩٩٠، ١٠٣).

ب - توزيع السكان:

للأسف يتمركز معظم السكان في مساحة صغيرة من الأرض وتزداد الكثافة حيث تقدر في الريف عام ٢٠٠٠ حوالي ٢٠٠٠ شخص في الكيلومتر المربع الواحد في كثير من البلدان، كما يزداد التمرکز حول المدن التي كانت نحو ١٠% فقط من سكان العالم في بداية القرن، وتقدر بـ ٥١% عام ٢٠٠٠، كما يتوقع أن يصل عدد المدن الكبرى (مليون نسمة) إلى أكثر من ٤٠٠ مدينة كبرى سيصل عدد سكانها الإجمالي إلى نحو ١.٢ مليار نسمة أي ٢٠% من سكان الأرض (بروك ك، ١٩٨٨، ٣٩ - ٤٠)؛ ولذلك تدعو التنمية المتواصلة إلى الخروج إلى الصحراء ونشر الصناعات الخفيفة واللامركزية.

ج - بالنسبة لخصائص السكان:

يدخل في نطاقها توعية وتعليم المواطنين بخطورة الاستنزاف والتلوث وأهمية ترشيد الاستهلاك والحد من الإسراف؛ لأنّ الطفل في البلاد المتقدمة يشكل عبئاً على البيئة ومواردها أكبر من عدة أطفال

في بلد متخلف، ومن هنا أهميّة الرّبط بين ترشيد الاستهلاك وتنظيم

النسل (اللجنة العالميّة للبيئة والتنمية، ١٩٨٩، ١٠٩).

هذا فضلاً عن النهوض بمستويات السّكان ثقافيّاً واجتماعيّاً وإنسانيّاً.

وبعد أن استعرضنا أهمّ ركائز التنمية المتواصلة يحاول الباحث استعراض أهمّ معوّقات هذه التنمية التي تثار الآن مع محاولة عرض وسائل مواجهة هذه المعوّقات.

خامساً : معوّقات التنمية المتواصلة :

هناك العديد من المعوّقات، ويمكن تناول ثلاثة معوّقات رئيسية هي:

١ - معوّقات نفسية، واجتماعية.

٢ - معوّقات اقتصادية.

٣ - معوّقات سياسية.

١ - المعوّقات النفسية والاجتماعية :

التنمية المتواصلة فكر جديد لمواجهة مشكلات خطيرة تقابلها

معوّقات نفسية عديدة من أهمّها:

أ- أنّ الناس بوجه عام لا يتقبلون الجديد بسهولة، حيث يتوقعون المزيد من الشيء المعتادين عليه، ويصعب عليهم تصوّر حدوث تغييرات جذرية في مستقبلهم القصير الأمد نسبياً، وطبيعي أن تزداد هذه الصّعوبة إذا كان التغيير المطلوب، ومطلوب حدوثه في وقت قصير

نسبياً (Wagenaar and Tim mers, 1979).

ب- ومن الصّعب على الإنسان أن يغيّر الانطباع الأوّل عن شيء ما لأنه من الصّعب عليه أن يقتنع بمعلومات جديدة مناقضة لمعلومة سابقة؛ ولذلك فإنّ الميل يتجه إلى تجاهلها (Kepka and Brickman 1971) والإنسان في هذا العصر كان انطباعه الأوّل عن التنمية أنها منقذة البشرية ووسيلة الرّخاء، وكان هذا الانطباع معتمداً على معلومات وبيانات عن التقدّم الصناعى والاقتصادى فى العديد من الأوجه. والآن تحاول التنمية المتواصلة أن تعطي انطباعاً عكسياً عن التنمية السابقة اعتماداً على بيانات أخرى. هنا تقع الصّعوبة في تغيير الانطباع الأوّل

والاقتناع بالمعلومات الجديدة (Huesca, - Robert, Dervin, Brenda, 1994,

ج- وتشير دراسة (Ekman and Lundberg, 1971) إلى أنّ الناس يكونون أقلّ تأثراً بالأحداث والمشاكل البعيدة عنهم في الزّمان والمكان نسبياً، وأكدت ذلك دراسات كلّ من: Sjoberg and Drtiz, 1988, Or Joberg 1978, Bjorkman 1497.

وبما أنّ التنمية المتواصلة تهتمّ بالمستقبل وتضحّي بمنفعة اليوم في سبيل إستمرار المنفعة للمستقبل، فالمتوقع أن تقابل بصعوبات خاصّة، خاصّة في الدّول المتقدّمة البعيدة نسبياً عن مشكلات الدّول النامية، حيث سيلحق الضّرر بالجميع مستقبلاً.

د- وتشير دراسات Sjoberg 1982, Sjoberg and Biel, 1988. إلى أنّ كثيراً من الناس يميلون إلى الخضوع لفكر الأماني، فالأشياء الطيّبة والبعيدة ينظر إليها على أنها مرجحة الحدوث، وبالتالي يميلون إلى اعتبار الأشياء أو التوقعات السيئة غير محتملة الوقوع (Sorokin Pitrim A, 1941, 152)، وتفسّر دراسة Taylor and Bromn, 1988 (Sorokin Pitrim A, 1957, 349) هذا بأنّ الإنسان يحتاج إلى الإحساس بالأمان، ومن ثمّ فهو يمني نفسه بالتوقعات السعيدة، ومعنى هذا أنّ كثيراً من الناس لا يتقبّلون كثيراً من مبررات التنمية المتواصلة القائمة على معلومات تؤكد خطورة الأوضاع الرّاهنة التي تهدّد مستقبل البشريّة من جذوره.

هـ- كما أنّ مواقف كثير من الناس تجاه المكاسب والخسائر تكون غير موضوعيّة، بمعنى أنّ معظم الناس يكون أسفها على الخسائر أقوى كثيراً من فرحها بمكسب يعادل الخسارة نفسها، ومن هنا يميل الناس للمجازفة برفض مكسب كبير شبه مؤكد حدوثه في سبيل خسارة صغيرة أو تضحية صغيرة Kahneman Tversky, 1974 (Sorokin Pitrim A, 1957, 153)، والذي يهّمنا هنا هو صعوبة التخلّي عن التمتع

بمميزات التنمية الحالية في سبيل التنمية المتواصلة التي سوف تفرض بعض القيود والتضحيات. Lichte Nstein, 1982.

و- والنتيجة النهائية المستخلصة هي أنّ انطباعاتنا لا تتغير إلا ببطء، وخاصة وأنّ كثيرًا من الناس يشعرون بالثقة المفرطة بمعنى أنهم يتأكدون بدرجة أكثر من اللازم بأنهم يعرفون جيّدًا عمّا حولهم. وبالتالي يصعب تقبّلهم للأفكار الجديدة, Persson and Sjoberg, 1978. والواقع أنّ التحيزات المعرفيّة أمر ملفت للنظر، إذ يبدو أنها تؤثر على غالبية الناس، بما فيهم الخبراء، وإن كان مستوى التحيز يختلف باختلاف الأشخاص والموضوعات وعوامل أخرى (Sorokin Pitrim A, 1957, 155)، كما أنّ العواطف لها تأثيرها على المعرفة، فالناس تحت الضغوط العاطفيّة تكون نظرتهم أقلّ موضوعيّة.

فالقيود المعرفيّة شديدة بالفعل في الظروف العادية، وتزداد شدّتها تحت الضغوط العاطفيّة.

ولكن ليس معنى هذا أنّ التغيّر مستحيل، بل إنّ هناك أيضًا الكثيرون الذين يهتمّون حقاً بما تتعرّض له البيئة من تهديدات والأحداث والشواهد الواقعيّة تتغيّر في كثير من المعتقدات، وخير مثال حادث تشيرنوبيل ١٩٨٦، هزّ العالم كله وضميره، وغير كثيرًا من الأفكار والمعلومات والمعتقدات (Sorokin Pitrim A, 1957, 156)، ومن هنا للتغلب على هذه المعوقات أو الصّعوبات علينا أن نوصل للأفراد ونوضّح لهم أنّ مشاكل البيئة هي مشاكل كلّ فرد وتعود بالخير أو الشر على كلّ فرد، ومن هنا الدّور العام للتنظيمات الرّسميّة والشّعبيّة، خاصّة مثل الجمعيات الأهليّة والأحزاب وجمعيات حماية البيئة وجمعيات المرأة وغيرها التي يجب أن تصل لكلّ طفل وامرأة ورجل، ولتشجيع المشاركة الشّعبيّة في حماية البيئة، ومن هنا للقُدوة

دور مهم في تغيير الاتجاهات والقيم السلبية نحو البيئة، حيث إنّ للخبرات الشخصية الملموسة عن قرب دورها المهم في التغيير.

مع ضرورة وضع الحوافز الإيجابية والسلبية كخطوة مهمّة وأساسيّة للتأثير على السلوك، وخاصّة إذا كان السلوك المرغوب ينطوي على نوع من التضحية والامتناع عن مصدر من مصادر الامتناع، وخير مثال لذلك استخدام أحزمة مقاعد السيّارة أصبح نادراً ما نجد شخصاً لا يتبعها بعد صدور تشريع خاصّ بذلك، وكذلك منع التدخين في الأماكن العامّة (Sorokin Pitrim A, 1957, 158-159)، وبجانب ذلك يأتي دور وسائل الإعلام والثقافة في التنوير والمعرفة بالمشكلات والأخطار البيئية، مع اهتمام متزايد بدور الأسرة والأم بوجه خاصّ والعناية بالطفولة لإعداد جيل جديد بقيم جديدة ومرغوبة، هذا فضلاً عن الرجوع للأديان والتراث لتأثيرهما القوي على الأفراد (ملحوظة ارجع للحديث عن القيم).

وبالنسبة للمشكلات الاجتماعية، فأهمّها انتشار الفقر وغياب العدالة الاجتماعية والمشكلات السكانية، سواء من حيث زيادة عدد سكان الكرة الأرضية أو تزايدهم وتوزيعهم أو بالنسبة لخصائصهم وقيمهم ووعيهم بمشكلات البيئة؛ وذلك لأن نسق القيم التقليديّ الذي يشجّع على إهدار الموارد واستنزاف البيئة يمثل عقبة لا بدّ من مواجهتها بالاهتمام بنشر القيم الإيجابية التي تساعد على نجاح التنمية البيئية (Kate Burningham, 1999, 12)، وباختصار حلّ هذه المشاكل يتضمّن جانبان الأوّل: هو التوعية والتنقيف والتعليم البيئيّ على كافة المستويات الرسميّة والشعبية.

الثاني: وهو القانون من خلال الثواب والعقاب والحوافز، ومثال لذلك تطبيق قانون الملوّث هو الذي يدفع الثمن، فيمكن من خلاله مثلاً

فرض ضرائب كبيرة على استخدام الفحم مثلاً وإعطاء قروض وحوافز لاستخدام الطاقة الشمسية.

وسوف يخصص الفصل الأخير عن العادات والتقاليد والمفاهيم الاجتماعية والمجتمعية المعوقة للتنمية.

٢ - المعوقات الاقتصادية:

يمكن تحديد ثلاث مشكلات رئيسية تثار في هذا الشأن وهي:

أ - ارتفاع تكاليف حماية البيئة:

ويعتمد هذا الرأي على تقديرات البنك الدولي في أوائل السبعينيات التي ترى أن تكلفة المشروعات الصناعية الجديدة للمحافظة على البيئة تتراوح الزيادة فيها ما بين ٢٥ - ٥٠% من تكلفة المشروعات الحالية (جورج أم عازدا، ترجمة علي حسن حجاج، ١٩٨٦، ص ٥) لأن التكنولوجيا الجديدة مكلفة، ومن هنا رحبت بعض الدول النامية مثل البرازيل، بالتلوث الذي يؤدي للتنمية (إسماعيل صبري عبد الله، ١٩٧٨، ص ٢٦) على أساس أن حماية البيئة تعدّ ترفاً بالنسبة للدول النامية التي تعاني من مشاكل خطيرة.

ولكن الواقع أن هناك خلط في المفاهيم أولاً، ثم خلط بين السبب والنتيجة، بمعنى أن الباحث في البداية يشكك في مفهوم التنمية، التي تستنزف الثروات وتلوث البيئة وتهدد الأمن النفسي والاجتماعي للإنسان، ثم أن المشاكل الخطيرة التي تعاني منها البلاد النامية هي نتيجة للتنمية الحالية، ونتيجة لإهمال وإغفال حماية البيئة في التنمية الحالية... ومن ثم فليس هناك تعارض بين حماية البيئة وحلّ مشكلات الدول النامية؛ لأنّ حماية البيئة لن تتم إلا من خلال المساهمة في حلّ مشكلات الدول النامية... ومن ثم فإنّ مشكلات البيئة لم تعد ترفاً يحتمل التأجيل إلى أن تحل البلاد النامية مشكلاتها، وإذا حدث هذا

فسوف تغرق البلاد النامية في مزيد من الديون والتضخم والتصحّر والفقر والمجاعة... والحقيقة الجليّة أنّ حماية البيئة هي الفرصة الحقيقيّة للدّول النامية للنهوض والتقدّم والتخلّص من كثير من مشكلاتها؛ لأنّ الجميع أيقن الآن أنّ البشريّة جمعاء في مركب واحد ولا نجاة للبعض دون الآخر، ومن هنا أهميّة التعاون لنجاة البشريّة جمعاء.

أمّا بالنسبة لتكاليف حماية البيئة، وبغضّ النظر أنها أصبحت ضرورة حتميّة لنجاة العالم فإنّ دراسة للبنك الدولي في أوائل الثمانينيّات مبنيّة على خبرات حقيقيّة ببعض الدّول النامية تقدّر التكلفة الإضافيّة للتحكم في التلوّث والمحافظة على البيئة بنسب تتراوح في المتوسط بين صفر و ٣% من جملة تكلفة المشاريع (Levin, R. Wheeler, 57, 1989)، ويتوقع أن تنخفض التكاليف بمرور الوقت، كما أنّ تكنولوجيا حماية البيئة ستكون مطلوبة أكثر في المستقبل، وبالتالي يتوقع لها الرّبح، هذا بغضّ النظر عن الفوائد غير المباشرة الناتجة عن الحدّ من التلوّث، حيث سيكون هناك أمراض أقلّ، ومشكلات أقلّ مع زيادة الاطمئنان والأمان النفسي للإنسان، كما يجب ألا ننسى أنّ التكلفة الحقيقيّة للتلوّث غير محسوبة إلى الآن؛ ممّا يضلّل كثيرًا في الأرقام المعلنة.

ب - أنّ حماية البيئة ستؤدي إلى إغلاق العديد من المصانع وقلة فرص العمل

بالنسبة لهذه المشكلة، فهناك وجهتا نظر متفاوستان:

- أنّ السّياسة البيئيّة المتشدّدة يمكن أن يكون لها أثر تضخّمي يعطل النموّ الاقتصاديّ، ويقلل الاستثمار الإنتاجيّ، ويؤدي إلى إغلاق كثير من المشاريع وزيادة البطالة.

- أن السياسة البيئية الأكثر فعالية يمكن أن تنشط التقدم التكنولوجي والتوصل إلى أساليب فعالة وزهيدة التكلفة، للتحكم في التلوث وفي استخدام الموارد، وتشجع على ظهور أشكال جديدة من المنشآت والصناعات؛ مما يحفز التنمية الاقتصادية ونمو فرص العمالة (Emile

(Durkheim, 1956, 5

وترجيح أي من وجهتي النظر السابقتين سيعتمد على التجربة والتطبيق، وتدلّ الدراسات في الدول الصناعية المتقدمة إلى أن المصانع التي أغلقت فعلاً لأسباب بيئية كانت ١٥٥ مصنعاً فقط، نتيجة لقوانين التحكم في التلوث، ومعظمها مصانع صغيرة وقديمة، وكانت ستغلق في غضون سنوات قليلة أي أن قوانين البيئة عجّلت فقط بإغلاقها، ونتج عن ذلك فقد ٣٢.٨٩٩ فرصة عمل، وذلك خلال الفترة من عام ١٩٧١ إلى ١٩٨٣ وفقاً لتقرير الأمم المتحدة (Ogburn & Momkoff, 1960, 7)؛ وطبيعي أن جزءاً كبيراً من هذه المصانع سيُعاد بناؤه بصورة أكبر وأنظف وحجم عمالة أكبر، كما أنه في المقابل سوف تكون هناك مصانع جديدة لخدمة البيئة، مثل تلك التي تنتج المرشحات ومختلف معدات الإقلال من التلوث، كما ستكون هناك فرص عمل أكبر للتشجير وصيانة الحدائق والمقاومة اليدوية للآفات والحشرات وغيرها، هذا فضلاً عن أن تكنولوجيا جديدة بمرور الوقت تفتح أبواب عمل جديدة وشتى... فمثلاً اختراع التليفزيون ربّما أثر على السينما في البداية، وبعد ذلك احتاج إلى جيش ضخم من الفنيين والخبراء والممثلين والتجاربيين والعمّال وغيرهم.

ومع ذلك فإنّ منظمة العمل الدولية ينبغي أن تعطي أولوية خاصة لهؤلاء العمّال الذين يفقدون وظائفهم أو الذين قد يتطلبون تدريباً أو مساعدة على التكيف مع أعمال جديدة (Ogburn & Momkoff, 1960, 7)؛ كما يجب أن يكون للتعاون الدولي دوره في هذا الشأن من خلال إعطاء أولوية لمساعدة تلك الحالات.

أمّا بالنسبة للآثار الإيجابية على العمالة، فتشير إحدى الدراسات في ألمانيا الاتحادية خلال الفترة من عام ١٩٧٥ - ١٩٧٧ إلى أنّ الإنفاق على البيئة خلال هذه الفترة أدى إلى إتاحة ٣٧٠ ألف فرصة عمل، وأنه خلال النصف الثاني من السبعينيات بلغ صافي فرص العمل التي أتيحت فعلاً من خلال برامج حماية البيئة في ألمانيا الاتحادية ٢٥٠ ألف فرصة عمل سنوياً، والاتجاه نفسه يتضح من دراسات أخرى أجريت في أمريكا واليابان (Levin. R. Wheeler, 1989,)⁽⁷⁰⁾، ومن هنا يتضح أنّ الآثار المباشرة لحماية البيئة على العمالة كانت عادة إيجابية كما أنه إذا أخذنا في الاعتبار الآثار غير المباشرة يتضح أنّ الآثار السلبية تكاد تتلاشى (عاطف غيث، ١٩٧٩، ٤٠).

ج - ارتفاع تكاليف الإنتاج والأسعار:

يتخوّف البعض من أنّ تكاليف حماية البيئة سوف تضاف إلى المصروفات؛ ممّا يؤدي إلى ارتفاع ثمن السلعة والأسعار؛ ممّا يحدّ من القدرة التنافسية وإمكانيات التصدير؛ فينعكس ذلك على عجز ميزان المدفوعات، ويزيد من المشكلة أنّ معظم معدّات حماية البيئة سوف تستورد من الدول المتقدّمة.

المشكلة السابقة تتلخص في:

← زيادة ثمن السلع.

← ممّا يؤدي للحدّ من القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.

بالنسبة لزيادة ثمن السلع. هذا ليس نتيجة حتمية، وخاصّة إذا كان موضوعاً في الاعتبار من البداية وقبل الإنتاج الفعلي، فمثلاً مصانع البيرة الألمانية راعت من البداية أنّ تكون العملية الإنتاجية للبيرة بدون تلوث؛ فغيّرت العملية الإنتاجية ككلّ، ولم تحاول التدخل في

اللحظة الأخيرة لمنع التلوث بفلتر أو خلافه، بل وضعت في اعتبارها من البداية أن تكون العملية الإنتاجية بلا تلوث، وكانت النتيجة خفض التكلفة بحوالي ٣% (Philip Mayer, 1970, 188).

ومن ناحية أخرى يمكن الاستفادة من النفايات بإعادة تدويرها، فالأسمنت المنبعث من المصانع يمكن استخدامه في صنع البلاط مثلاً، كما يمكن الاستفادة من القمامة وغيرها من أشياء أخرى قد تؤدي لانخفاض ثمن السلعة.

ثم حتى في الأشياء التي يرتفع فيها ثمن السلعة، فهناك عائد غير مباشر لابد من إدخاله في حساب الأرباح، فمثلاً عندما نمنع مصنعا يصب مخلفاته في النيل، فسوف نستفيد من ذلك بمياه نقيّة لا تؤدي الإنسان وتصابه بالأمراض. ولا تؤدي الثورة السّمكيّة ولا تؤدي الزرع في الأرض الذي يُروى بالماء، ومن هنا أهميّة وضرورة أن يتحمّل الملوث ثمن ذلك من خلال فرض ضريبة التلوث على كلّ من يلوث في البيئة وضريبة أخرى للموارد الناضبة. فمثلاً بالنسبة للسيارة تخضع للضريبتين؛ لأنّ البنترول مورد غير متجدّد؛ كما أنها تلوث (Barnes, R. H, Kedang: 1974, 82)، وهذا يحقق العدالة، ومن خلال ذلك يتم ترشيد استخدام الموارد وترشيد التلوث مع توفير حصيلة من المال يمكن بها تعويض أيّ ضرر ماديّ، مع ملاحظة أنّ النجاح في منع التلوث يؤدي لاكتساب خبرة جديدة قد تفتح الأبواب لنقلها لبلاد أخرى، وبذلك تدرّ عائداً مادياً آخر، هذا فضلاً عن ضرورة التعاون الدولي في مجال تكنولوجيا حماية البيئة لتوفيرها وتشجيع العالم على نشرها بغضّ النظر عن المادّة. ثمّ أن لا مكاسب بدون توضّيات والقضيّة هل الهدف الذي نسعى من أجله يوازى التوضّية أم لا؟ وهل الصّحة الأفضل لنا ولأبنائنا تستحق هذه التوضّيات أم لا؟

٣ - معوقات سياسية:

- هناك في الواقع ثلاث مشكلات رئيسية في هذا الشأن هي:
- أ- تضارب المصالح بين الشمال والجنوب. أو الدول الغنية والفقيرة.
 - ب- أزمة التعاون الدولي.
 - ج- عدم وجود حكومة دولية.

أ - تضارب المصالح:

بين دول الشمال الغنية، ودول الجنوب النامية والفقيرة يعتبر من عوائق أو مشكلات التنمية البيئية أو المتواصلة (محمد عباس إبراهيم، ٢٠٠٠، ص ٨)، ومثال ذلك شركات الإنتاج الضخمة المتعددة الجنسيات هل يمكن من أجل البيئة أن تعيد النظر في نظام إنتاجها بالكامل وتضحي بمكاسبها وتفوقها؟

والواقع أنه رغم أهمية وضع هذه المشكلة في الاعتبار إلا أن الصورة ليست قاتمة؛ لأن التنمية المتواصلة يمكن أن تكون فرصة لإنتاج جديد ومتميز، وسوف يكون مطلوباً من العالم أجمع في المستقبل القريب، ومن ثم فليس غريباً أن بعض هذه الشركات الكبرى بدأت بالفعل البحوث والدراسات من أجل السبق في هذا المجال، وهناك أمثلة في ألمانيا في مصانع البيرة سبق ذكرها، وفي أمريكا، إحدى الشركات قامت بإعادة تدوير النفايات، ومن ثم استخدامها كمادة أولية مرة أخرى أن تحقق أرباحاً صافية بلغت ٢٠٠ مليون بعد أن استعادت خلال أربع سنوات ما أنفقته على تعديلها الشامل لنظم عملها... وتتوقع في السنوات القادمة مزيداً من الأرباح (صلاح الفوال، ١٩٨٧، ص ١٩) أي أن المشكلة أساساً في الفهم السليم والرغبة مع وجود الحافز والرداع، مع توافر الفهم

والمعلومات، ومن ثمّ فواجبنا تشجيع الرّغبة من خلال وجود حوافز قويّة وراذع قويّ، ويمكن القول بأنّ الضّغوط الشّعبيّة كان لها الفضل في انعقاد مؤتمر استكهولم عام ١٩٧٢، وفي الحدّ من التسابق النوويّ، واستمرار هذه الجهود والضّغوط الشّعبيّة مع سياسات دوليّة وحوافز قويّة ووجود جهة دوليّة، مع ملاحظة أنّ كثيراً من الشّركات الكبرى اضطرت إلى تغيير وتعديل في نظام تقنيّة الإنتاج بعد ارتفاع سعر البترول في السبعينيّات، وغيّرت مفهومًا شاع طويلاً، وهو أنّ أيّ بلد يريد أن يحقق نموًّا لدخله القوميّ ١٪، فعليه أن يرفع معدّل استهلاكه للطاقة بمعدّل ٢٪ وأصبح المعدّل الآن بنسبة ١ : ١، بل لقد وصلت ألمانيا إلى نسبة ١ : ٠.٨ ويحتمل الوصول إلى الأقلّ، ومن هنا فحماية البيئة مجزية اقتصاديًّا واجتماعيًّا وسياسيًّا وصحيًّا (صلاح الفوال، ١٩٨٧، ٢٠) لأنه لو لم يرتفع مستوى دول الشّمال، فلن يتقدّم الجنوب.

ب - أزمة التعاون الدولي في مجال التنمية :

حيث نجد التردّي الخطير للعلاقات الدوليّة، سواء بين البلدان المتقدّمة والنامية من ناحية، أو بين الهيئات الدوليّة المانحة للمساعدات والبلدان المنتفعة، ولاسيّما فيما يتعلق بالمعونات المشروطة سياسيّاً غالباً وبشروط وإجراءات اتفاقيّات التعاون ومشكلة الديون، ومن هنا تتعاظم الشّكوك حول صحّة وجدوى التعاون الدوليّ القائم حالياً من أجل التنمية (فرج عزت، محمد عبد المعبود محمّد، ١٩٩٤، ١٦).

والواقع أنّ التحدّي الأكبر الذي يجابه العالم سيكون في علاقة الدّول، الصّناعيّة مع الدّول النامية، فنقديم المعونات لهذه الدّول يشكل حلاً، ويمثل مشكلة بحدّ ذاته، فإنّ إجماليّ معونات التنمية من الدّول المتقدّمة إلى الدّول النامية يبلغ حوالي ٣٥ مليار

دولار في العام، معظمها بشروط ولأغراض سياسية (Tracy - Lane: 1995, 16)، في حين أنفق العالم أكثر بكثيرًا من ٩٠٠ مليار دولار على الأغراض العسكرية في عام ١٩٨٥، أي ما يربو على ٢.٥ مليار دولار يوميًا (السيد الحسيني، ١٩٨١، ١١٨)، ومن هنا فنحن في حاجة ضرورية إلى مقاربة دولية، ولا بد للعالم المتقدم أن يمهّد الطريق ويقوده، ولاسيّما وأنه هو المسؤول عن العديد من المشاكل الحالية، وهنا مسؤولية الدول المتقدمة التي تبدأ بمعونات حقيقية تتمثل في البحث عن تكنولوجيا مناسبة للبيئة تساهم في حلّ المشاكل الجوهرية للدول النامية والعالم.

ويمتد هذا إلى مشكلة ديون الدول النامية، فلقد أورد تقرير البنك الدولي في عام ١٩٨٨ أنّ الدول السبعة عشرة الأكثر مديونية في العالم دفعت للدول الصناعية وللشركات المتعددة الجنسيات مبلغ ٣١.١ مليار دولار فوائد زيادة على ما أخذته منها من معونات، ومن الواضح أنّ الوضع الحالي لا يمكن أن يستمرّ، ومن هنا أهمية مقايضة الديون بإجراءات لحماية البيئة مثلما جرى فعلاً من عدد من بنوك أمريكا الجنوبية، حيث تنازلت بعض الدول النامية من ديونها مقابل إجراءات لحماية البيئة، مثل حماية الغابات والتشجير وخلافه (Ogburn Willam F.L Ni, 1955, 118)، وبدون حلّ مشكلة الديون يستمرّ تدهور البيئة في العالم الثالث؛ ممّا ينعكس على الكرة الأرضية كلها.

ثمّ هناك ضرورة أخرى لتطوير وتدعيم التعاون بين البلدان النامية، فمن الضروري أن يتعاونوا سوياً لإعداد استراتيجيات تناسب إمكانياتهم وظروفهم من خلال تبادل الخبرات ووضع حلول تناسب ظروفهم ومشاكلهم (السيد الحسيني، ١٩٨١، ٣٦٥ - ٣٦٦).

ج - عدم وجود حكومة دولية أو سلطة عالمية :

للقيام بتنفيذ ومراقبة ومتابعة القوانين والأحكام الضرورية لحماية البيئة، فذلك ضرورة حتى وإن كانت كل دولة وطنية مهتمة بصورة مستقلة بمستقبل المجتمع العالمي، وليس فقط بأجيال المستقبل ضمن حدودها، فإنها لن تكون قادرة على تنفيذ ذلك بمفردها، ومن ثم فالنتيجة التي تجد فيها كل أمة نفسها سائرة إلى الأسوأ تحت تأثيرها أفعال غيرها، أي أن العمل المنفرد مهما كان سيؤدي لتفاقم المشاكل البيئية نتيجة لأعمال الغير، ومن ثم فلا بدّ ولا بديل عن العمل الجماعي... وهناك صعوبات أخرى في سبيل العمل الجماعي المنسق الفعال؛ وذلك أن كل دولة سوف تأمل في الانتفاع من جهود الآخرين دون أن تساهم هي نفسها بأي تضحيات، أو في التكاليف والانضباط، وهذا يضيف مشكلة أخرى وهي مشكلة الرّاكب المجاني، ومجرّد هذا الإحساس قد يؤدي إلى سلبية الجميع (Beck, Ulrich, 1992, 146)، ومن هنا فالحلّ يكمن في التخلي عن السلطة القومية إلى سلطة فوق القومية، حائزة على القدرة اللازمة لفرض القوانين واللوائح التي تحمي مصالح أجيال المستقبل والحاضر في العالم أجمع. (جيدنز، أنتوني "ترجمة أحمد زايد ومحمد

محيي الدين"، ١٩٩٠، ٢٩).

والحقيقة أن هذه الحكومة الدولية أو السلطة الدولية أمامها عدّة مهام بيئية، منها على سبيل المثال:

- إدارة المناطق المشتركة وحمايتها واستغلالها بما لا يبددها أو يستنزفها، مثال ذلك المحيطات والبحار الإقليمية ومراقبة التخلص من النفايات والملوثات.
- واستخدام الفضاء للاستقصاء عن بُعد وحماية الثروات والاققسام العادل للخيرات.

- القارة القطبيّة الجنوبيّة، والتعاون المتكامل لحمايتها والاستفادة في حدود قدرة البيئة من خلال ترتيبات دوليّة مشتركة خاصّة بمعاهد القارة القطبيّة الجنوبيّة وتطويرها.
 - السّلام الدّولي ونزع أسلحة الدّمار الجماعي والتسلّح والأمن العالمي.
 - التعليم والثقافة البيئيّة (السيد الحسيني، ١٩٨١، ٣٧٣ - ٤٢٦).
- وفي الختام نأمل أن يكون التقارب العالميّ للمعسكرين بداية جادّة نحو وجود الحكومة أو السّلطة الدّوليّة المطلوبة؛ لأنّ هناك بالفعل منظمة عالميّة للصّحة وهيئات اقتصاديّة مثل البنك الدّولي ومؤسسة الطاقة النوويّة، وكلّ هذه المنظمات لها سلطات قويّة؛ ولذا المطلوب الآن هيئة عالميّة للبيئة يحقّ لها العقاب وفرض مصلحة البيئة بالقوّة والضّغوط الملزمة والفعّالة، لا تقلّ عن عقاب منظمة التجارة الدّولية "الجات" أو الهيئة الدّوليّة للطاقة النوويّة.

سادساً : استراتيجيات التنمية المتواصلة :

هناك عدّة استراتيجيّات متكاملة للتنمية المتواصلة؛ حيث إنّ كلّ استراتيجية تكمل وتدعم الأخرى، وهي في النهاية تعتبر وسائل علميّة أيضاً لمواجهة معوقات التنمية المتواصلة، وكلّ استراتيجية تركز على جانب أو هدف معيّن من أهداف التنمية المتواصلة، تسعى هذه الاستراتيجيّة لتحقيقه أو تفعيله على أرض الواقع على المدى البعيد؛ ولذلك يرى ستيجلitz إلى أنّ هناك خمس عناصر أساسيّة تعتمد عليها استراتيجيّات التنمية المتواصلة وهي:

- الفرد.
- العائلة.
- المجتمع.
- القطاع العام أو الحكومي.

- القطاع الخاص. (Ananhe Kuma R, 2000, PP1-3)

وبوجه عام يمكن تلخيص أهم هذه الاستراتيجيّات في الآتي:

١ - استراتيجية محاربة الفقر وإنعاش النموّ:

الهدف الأساسي للتنمية المتواصلة هو إشباع الحاجات الأساسيّة للإنسان في أيّ مكان، أو إشباع الحاجات الأساسيّة للفقراء، وهذا يتطلب إنعاش النموّ، ولكن بشرط أن يكون هذا النموّ مرتبطاً بإشباع حاجات الفقراء، وليس أيّ نموّ؛ لأنّ النموّ قد يكون لصالح الأغنياء فقط، كما حدث في بعض العهود السّابقة في كثير من البلدان أو في معظم دول العالم؛ حيث إنّ معظم النموّ الاقتصاديّ كان يصبّ في صالح الأغنياء، ومن ثمّ تكون الحصيلة زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ومن هنا أسبقية إشباع الحاجات الأساسيّة للفقراء، وأن يكون إنعاش النموّ بشرط ارتباطه

بهذه الحاجات الأساسية للفقراء، وهذا ما يميّز التنمية المتواصلة عن التنمية بمفهومها التقليديّ أو الرأسماليّ، الذي يركّز على النمو الاقتصاديّ في المقام الأوّل بغضّ النظر عن إبعاده الاجتماعيّة وفقاً لنظريّة تساقط ثمرات التنمية على الفقراء والتي ثبت فشلها، هذه النظريّة التي ترى ببساطة أنّ أيّ نموّ اقتصاديّ، سينعكس بالضرورة على الفقراء من خلال تساقط ثمرات هذا النموّ على الفقراء بدرجة أو أخرى، ولكن تجربة مصر وغيرها من البلدان تثبت تزايد الفقراء والفجوة بينهم وبين الأغنياء من جرّاء هذه النظريّة الفاشلة، ومن هنا وفقاً للتنمية المتواصلة فإنّ نموّاً متصلاً يصل للفقراء حتى لو كان ٣ أو ٤% أفضل من نمو ٧% أو ٨%، ولكن غير متصل ويصبّ في مصلحة الأثرياء، ومن هنا فالتنمية المتواصلة تركز على عاملين معاً وهما الاتصال أو الاستدامة وارتباط ذلك بإشباع الحاجات الأساسية للفقراء؛ ولذلك هناك عدّة تكتيكات لتحقيق هذه الاستراتيجية، منها ما يلي:

- التركيز على إشباع احتياجات الأفراد الأكثر فقراً والأكثر احتياجاً.

- التركيز على مشاركة هؤلاء الفقراء في إشباع احتياجاتهم وتحسين مستوى معيشتهم وبيئاتهم لتحقيق جودة حياة أفضل من خلال مبدأ ((علمني صيد سمكة بدلاً من شرائها أو إعطائها مجاناً))، وهذا يعني تمكين هؤلاء الفقراء من مواجهة فقرهم من خلال التعليم بالمشاركة والتدريب بالمشاركة، وأحياناً مدّهم بأدوات أو وسائل للكسب وأحياناً قرض حسن، وبنوك الفقراء

وغيرها من وسائل التمكين (Daniel, M, 2001, PP11-13)

- تدعيم وتشجيع الاعتماد على النفس من خلال التوعية والتعليم واستثمار القدرات الخاصة بالفقراء أنفسهم لتحقيق الاستدامة في إشباع الاحتياجات؛ لأنّ معظم الفقراء لديهم مهارات جيّدة وتحتاج

بعض المساعدة والدّعم فقط للانطلاق بعد ذلك للطبقات الوسطى وأحياناً ما هو أعلى.

فهؤلاء الفقراء منهم مَنْ لديه مهارة حرفة أو صنعة، ويحتاج بعض الأدوات للانطلاق والاعتماد على النفس لخدمة نفسه وأسرته، وبعضهم لديه موهبة كبيرة سواء في مجال عمل أو رياضة أو فنّ، ويستطيع أن يصل لدرجة كبيرة من النجاح والتفوق، كلّ هؤلاء يحتاجون لمن يكتشف ذلك ويساعدهم فقط في البداية بإعطائهم دفعة أولى، وينطلق بعد ذلك لتحمل مسئولية ويساهم بقوة في بناء ونهضة مجتمعه.

٢ - استراتيجيّة حماية الطبيعة من أجل تنمية متواصلة :

الاستراتيجية السّابقة ركزت على إشباع حاجات الفئات الأكثر فقراً والعمل على تمكينهم للحياة بكرامة وإنسانية، بينما تركز هذه الاستراتيجية على الطبيعة أو المنظومة الطبيعيّة، (أرض - ماء - هواء) بمعنى كلّ ما أنشأه الله سبحانه وتعالى بدون تدخل بشريّ وهي تشمل الأرض وما عليها، الغلاف المائي وما فيه، الغلاف الجوّي وما فيه، وتعتني هذه النظريّة بحماية الطبيعة من خلال عدّة تكتيكات من وجهة نظر المؤلّف، وهي تشمل ما يلي:

- الحدّ من كافة صور التلوّث. سواء تلوّث الهواء أو الماء أو الأرض.
- الحدّ من استخدام المبيدات الحشريّة التي تلوّث الطبيعة والزّرع.
- حماية المحميّات الطبيعيّة بكافة محتوياتها منطيور وحيوانات ونباتات طبيعيّة؛ لأنها ثروة لا يجب التعلّص لها.
- التوازن البيئي والحفاظ عليه من خلال عدم التدخل غير العلميّ في التعامل مع مكوّنات البيئة الطبيعيّة.

• عدم استنزاف كافة الموارد الطبيعية والتعامل الرشيد مع الموارد الطبيعية سواء المتجددة أو غير المتجددة، فمثلاً الموارد المتجددة، مثل المياه لا يجب هدرها فيما هو ليس مفيداً، ويجب التعامل معها برشد، وبالنسبة للموارد غير المتجددة مثل البترول والغاز يجب التعامل برشد وعدم الاستنزاف، حماية لحقوق الأجيال القادمة، ولضمان تواصل واستمرار التنمية لأطول فترة ممكنة، فمثلاً بئر البترول إذا تم استغلاله برشد ودون تعجل لاستخراج كمية مناسبة، فسوف يعطي كمية أكبر وفائدة وربحاً أكبر؛ لأنه العجلة في استخراج أكبر كمية ممكنة بسرعة تؤدي لسرعة نفاذ مخزونه وعدم الاستفادة المثلى منه، مع ملاحظة أن سعر البيع اليوم غالباً سيكون أقل من سعر بيعه بعد سنة أو أكثر، ولكن ترشيد استخدام هذا البئر على فترات زمنية مناسبة، سيؤدي للحصول على سعر أفضل، وغالباً كمية أكبر نتيجة عدم الاستنزاف، هذا فضلاً عن صون حقوق الأجيال القادمة؛ حتى لا يتأثر جيل أو جيلان مثلاً بهذه الثروة، ثم تحرّم منها الأجيال التالية أو القادمة.

• وفي ختام هذه الاستراتيجية يجب على الإنسان أن يظن إلى حقيقة مؤكدة، وهي أن مصلحة الإنسان لا تتعارض أبداً مع مصلحة الطبيعة وأن الخير لهما معاً، والشر لهما معاً، بمعنى أن أيّ شرّ يضرّ الأرض أو الماء أو الهواء فهو ضارّ بالإنسان أيضاً، والعكس مفيد ومثال لذلك مبيد الـ (د.د.ت) اعتبر عند اكتشافه أعظم اكتشاف؛ لأنه يزيد من كمية المحصول في الأرض التي تستخدمه؛ وذلك راجع ببساطة لأنه شديد السمية أو السم مركّز، فيقضي على كافة الطيور أو الحيوانات التي كانت تأكل من المحصول، وبعد ذلك بسنوات عديدة أكدت الدراسات أنه ضار جداً بالأرض والإنسان معاً، وأنه يسبّب أمراضاً خطيرة لكلاهما، فهو يؤدي لتدهور حالة التربة والأرض الزراعية؛ ممّا

يهدّد بفقدان قيمتها تدريجيًا، هذا بالإضافة إلى تسبّبه في أمراض خطيرة وعديدة للإنسان، ومن هنا ليس هناك تعارض بين مصلحة الإنسان ومصلحة الطبيعة، فالمصلحة مشتركة والعدو واحد لكلاهما وهو التلوّث بكافة صورته.

٣ - استراتيجية التكنولوجيا النظيفة صديقة البيئة :

هذه الاستراتيجية تركز على التكنولوجيا النظيفة التي يجب أن تحلّ تدريجيًا في كلّ مكان محل التكنولوجيا الملوّثة المنتشرة الآن في معظم البلدان (Anantha. Kuma R, 200, 5) والتكنولوجيا النظيفة أو صديقة البيئة هي ببساطة تكنولوجيا لا تسبّب أيّ أضرار للإنسان أو الطبيعة في كافة المجالات، ومن أهمّ هذه المجالات الآتي:

أ- مجال الزراعة؛ حيث التركيز على الوسائل الطبيعيّة لأقصى درجة في التسميد والمقاومة اليدويّة أو الطبيعيّة للآفات الزراعيّة والحشرات، وهي تسمّى بالزراعة الطبيعيّة أو العضويّة غير الملوّثة.

ب- في مجال توليد الطاقة وإحلال الطاقات المتجدّدة غير الملوّثة، مثل الطاقات الشمسيّة أو طاقة الرّياح أو المائيّة مثل السدّ العالي محل الطاقة التقليديّة الناتجة عن استخدام الفحم أو البترول أو الغاز أو الطاقة النوويّة، ومعروف أنّ بلدًا مثل النرويج تنتج ٩٩% من الطاقة بها طاقة نظيفة وصديقة للبيئة، وفي مصر في القرن الحادي والعشرين تدخل حكومة محلب الفحم لمصر لاستخدام الطاقة، رغم تميّز مصر بظروف مثاليّة لإنتاج الطاقة الشمسيّة؟

ج- في المجالات الصّناعيّة الأخرى بوجه عام يجب التركيز على الصّناعات النظيفة غير الملوّثة، وهناك دراسات مبشرة أيضًا في

استخدام طاقات نظيفة في مجالات النقل والمواصلات، وإن كانت في حاجة لبعض الوقت للوصول لسعر تنافسي ومناسب.

وهناك عدة تكتيكات أساسية لضمان نجاح أو تفعيل هذه الاستراتيجية، أهمها ما يلي:

أ- الاهتمام بالتعليم بكافة مراحله منذ مرحلة الطفولة المبكرة، مروراً بكلّ مراحل التعليم حتى الدراسات العليا. بحيث يركز هذا التعليم على الرؤية المنظومية الشاملة بهدف إخراج مواطن لديه وعي ومعرفة ومهارات بيئية متكاملة، حيث أنّ غرس قيم التواصل والعدالة والشراكة والحفاظ على الموارد مطلوب لكلّ المستويات مع تزويد الطلاب بالمهارات اللازمة في كافة المجالات والتخصّصات، بحيث يستطيع خريج الزراعة أن يزرع زراعة عضوية بدون مبيدات أو ملوثات، ويستطيع المهندس استخراج الطاقة النظيفة، ويستطيع الإعلامي أن ينشر المعرفة البيئية بفاعلية، ويستطيع خريج علم الاجتماع أن يقود المشاركة والعمل الاجتماعيّ في مجال حماية البيئة، ويساهم بفاعلية في تقييم الأثر الاجتماعيّ والبيئيّ، وبدون هؤلاء لن نستطيع النجاح في تحقيق أو إدارة التكنولوجيا النظيفة أو تحقيق التنمية المتواصلة بدون تغيير جوهريّ وأساسيّ في مناهج وأساليب وطرق التعليم على كافة المستويات.

ب- التدريب الفعليّ لاكتساب المهارات اللازمة والمطلوبة لإدارة وعمل التكنولوجيا النظيفة وتحقيق التنمية المستدامة على كافة المستويات؛ لأنّ الوصول لذلك يحتاج إلى تدريب ومهارات جديدة للأفراد والجماعات والمجتمع.

ج- تدعيم البحث العلمي في مجال التكنولوجيا النظيفة لحلّ كلّ المشكلات القائمة؛ لأنه بدون البحث العلميّ لن تنجح في تطوير وإدارة تكنولوجيا نظيفة وصديقة للبيئة، وهنا يجب تدعيم ميزانية

البحث العلمي بوجه عام والبحث العلمي في مجال البيئة بوجه خاص، ويمتد ذلك لوسائل ترشيد استخدام الموارد وتوفير الطاقة وخلافه وتكنولوجيا إعادة تدوير الموارد.

د- تعزيز التعاون المحلي والإقليمي والدولي في مجالات التكنولوجيا النظيفة والتنمية المتواصلة بوجه عام، من خلال تبادل الخبرات والمهارات والبحوث العلمية، وأيضاً العمل المشترك لحماية الأنهار المشتركة وكافة الموارد بوجه عام.

٤ - استراتيجية العدالة البيئية:

يعرّف المؤلف العدالة البيئية بأنها الاقتصام المتساوي والحق لجميع أبعاد البيئة بما تضمه من أبعاد طبيعية وإنسانية وتكنولوجية، تعنى بالتوزيع المنصف لمزايا وأضرار البيئة من موارد وملوثات من خلال مشاركة فعّالة لجميع المواطنين فيما يتعلق بتنفيذ أو تطوير بيئاتهم، في ضوء تكافل إنساني بين جميع الطبقات بما يحقق المساواة في كافة الحقوق والواجبات البيئية. "هناك كتاب شامل عن العدالة الاجتماعية قلب العدالة البيئية للمؤلف به كلّ التفاصيل الخاصة بالعدالة البيئية".

ويقسّم (حاتم عبد المنعم أحمد، ٢٠١٣، ص ص ٦٣-١٣٢)، العدالة البيئية إلى خمسة أبعاد رئيسية يمكن تقسيمها إلى الآتي:

أ - البعد الاجتماعي:

ويعني باختصار إشباع الحاجات الأساسية للفقراء والحدّ من إسراف الأغنياء، وهذه هي الترجمة الفعلية لمفهوم التنمية المتواصلة، التي تتضمن إشباع الحاجات الأساسية للأجيال الحالية دون الإخلال بالاحتياجات الأساسية للأجيال القادمة، وهذا يعني ببساطة إشباع الحاجات الأساسية للفقراء، والحدّ من إسراف الأغنياء من أجل الأجيال القادمة.

ب - البعد الاقتصادي:

ويتلخص في الآتي:

- أ- وضع حدّ أدنى للدّخل يضمن إشباع الحاجات الأساسيّة للإنسان بكرامة .
- ب- وضع حدّ أقصى للدّخل في القطاع الحكوميّ للحدّ من إسراف الأغنياء .
- ج- قروض من أجل الإنتاج و لرفع مستوى وجودة حياة الأجيال القادمة، وليس لسدّ عجز موازنة أو استهلاك غير ضروريّ.
- د- الضرائب التصاعديّة للحدّ من إسراف الأغنياء وتوفير سيولة لإشباع حاجات الفقراء .
- هـ- ضرائب على الأرباح التجاريّة والاستهلاك الترفي للحدّ من إسراف الأغنياء .
- و- الحفاظ على قيمة العملة؛ لأنّ انخفاضها يعني إعادة توزيع الدّخل لصالح الأغنياء .

ج - البعد الطبيعي:

ويمكن تلخيصه في العدالة في توزيع الثروات والموارد الطبيعيّة، سواء بين الأجيال أو المواطنين في الوطن نفسه مثل الأراضي والثروات المعدنيّة وخلافه، وأيضًا العدالة في توزيع التلوّث، فلا يتحمّل مكان أو مجتمع قدرًا أكبر من التلوّث .

د - العدالة في نشر وتوزيع وتسعير الخدمات :

بمعنى أن تكون وفرة وجودة جميع الخدمات من تعليم وصحة وترفيه وخلافه على المستوى نفسه لجميع المواطن، وفي توزيعها على جميع المدن والقرى سواء صحراويّة أو حضريّة أو ريفيّة،

مع العدالة في التسعير؛ بحيث تتحمل الطبقات الأعلى التكلفة الأعلى، وتدعم هذه الطبقة الطبقات ذات الدخل المحدود.

هـ - العدالة في الحقوق والواجبات:

بدون تمييز لجنس أو دين أو لون أو عرق أو أي سبب.

• تكنيكات العدالة البيئية:

باختصار هناك نوعان أو أسلوبان لتحقيق العدالة البيئية وهما:

← أسلوب أو تكتيك الإقناع:

وهذا يعني نشر المعرفة بأهمية وضرورة العدالة لتحقيق التنمية المستدامة ومصلحة الجميع من خلال الحوار والنقاش، وتبادل الآراء وإبراز أهمية وفلسفة العدالة وضرورتها للأغنياء قبل الفقراء.

← أسلوب أو تكتيك الضّغط:

وهذا التكتيك يعتمد على إبراز نقاط القوّة والحشد والضّغط من أجل تحقيق العدالة في حالة عدم نجاح الأسلوب الأول.

هـ - استراتيجية التقييم البيئي الشّامل لمشروعات التنمية المتواصلة:

استراتيجية التقييم البيئي الشّامل لمشروعات التنمية المتواصلة هي استراتيجية لتتابع وتقييم مدى الالتزام بفلسفة وجوهر التنمية المتواصلة، وبدون التقييم البيئي الشّامل لن يكون هناك تطوير أو تعديل في خطة التنمية، بل لن نستطيع الوصول لحكم موضوعي وعلمي على مدى نجاحنا في الالتزام بمعايير وفلسفة وقيم التنمية المتواصلة.

والتقييم البيئي ببساطة يعني النظرة الشّاملة والتقييم الشّامل لكافة أبعاد أي مشروع من حيث الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والصّحية والطبيعية والقانونية وغيرها. وهذا يتضمّن تحديد

الإيجابيات والسلبيات والبدائل المتاحة، والتوقيت المتوقع لحدوث الإيجابيات والسلبيات، وهذا مفهوم جديد نسبياً وحلّ محلّ دراسات الجدوى الاقتصادية، والتي كانت تقتصر على الجدوى أو التقييم الاقتصادي فقط، ولكن التقييم البيئي أشمل وأعمق لأنه يشمل كلّ الجوانب ويعتمد على المفهوم المنظومي الشّامل؛ ولذلك يتطلب هذا المشروع العمل الفريق المتكامل، والذي يضم خبراء في مختلف التخصصات الطبيعيّة والاجتماعيّة والصّحيّة والاقتصاديّة والقانونيّة والهندسيّة، وغيرها من عوامل مرتبطة بالمشروع. وللتقييم البيئيّ تكتيكات وأساليب متنوّعة يمكن الرّجوع إليها، ولكنها بوجه عام تعتمد على التفكير العقلاني، وعمل الفريق والمشاركة الشّعبيّة قبل المشروع وأثناء المشروع وبعد المشروع، والمشاركة تتضمّن جميع فئات المجتمع وجميع المستفيدين أو المتضرّرين من أيّ مشروع، وفي جميع خطوات المشروع، لتحديد المزايا والأضرار والبدائل المتاحة^(*)، وهنا المشاركة هدف وغاية ووسيلة أساسيّة في عمليّة التقييم البيئيّ للمشروعات.

(*) يوجد للمؤلف كتاب شامل عن التقييم البيئي للمشروعات من المنظور الاجتماعي.

سابعاً : مستويات التنمية المتواصلة :

عن عائشة رضي الله عنها قالت، قال النبي ﷺ: "أحبّ

الأعمال إلى الله أدومها وإن قلّ" (رواه مسلم والبخاري، ٦٤٦٤)
يلاحظ أنّ هذا الحديث تناول أحبّ الأعمال إلى الله. بوجه عام
ولذلك يستنبط المؤلف من هذا الحديث أنّ الدوام أو الاستدامة
والتواصل مطلوبة في كلّ الأعمال سواء الأعمال الفرديّة التي
يقوم بها الفرد لنفسه أو لأسرته أو الأعمال التي تقوم بها أيّ
منظمة أو مؤسسة أو مجتمع، سواء كان مجتمعاً محليّاً أو قومياً أو
إقليمياً أو عالمياً، وفي ضوء هذا الفهم يرى المؤلف أنّ فكرة
الدوام أو الاستدامة والتواصل هي فلسفة حياة شاملة يعيشها
الإنسان مع نفسه وأسرته ومنظّمته ومجتمعه وعالمه، وفي ضوء
هذا يجتهد المؤلف ويتناول مستويات التنمية المتواصلة من خلال
الحديث النبويّ الشريف، الذي يقول فيه ﷺ أحبّ "الأعمال إلى الله

أدومها وإن قلّ"، وفي ضوء ذلك يمكن قول الآتي:

- أ- خير التنمية أدومها وإن قلّ.
- ب- خير العبادة أدومها وإن قلّ.
- ج- خير المال أو الدّخل أدومه وإن قلّ.
- د- خير الصّحة أدومها وإن قلت.
- هـ- خير الرّياضة أدومها وإن قلّ.
- و- خير الصّناعة أو الزّراعة أو التجارة أو السيّاحة أو المكسب
بوجه عام أدومه وإن قلّ.

وفي ضوء ذلك فإنّ التنمية المتواصلة كفكرة هي فلسفة حياة
شاملة للإنسان في كلّ خطواته ومراحله كالآتي:

- هي فلسفة حياة تحكم علاقة الإنسان برّب هذا الكون.
- هي فلسفة حياة تحكم علاقة الإنسان بنفسه وصحّته وماله،
وكلّ شيء يخصّ هذا الإنسان.

• هي فلسفة حياة تحكم علاقة الإنسان بأسرته وأبنائه وأهله وأصدقائه.

• هي فلسفة حياة تحكم علاقة الإنسان بعمله وبالمنظمة التي ينتمي إليها، سواء كانت مدرسة أو جامعة أو مصنعاً أو شركة وخلافه.

• هي فلسفة حياة تحكم علاقة الإنسان بمجتمعه المحلي وعلاقات الأفراد ببعضهم البعض ومجتمعهم المحلي.

• وهي بعد ذلك فلسفة حياة تحكم علاقة الإنسان بدولته على المستوى القومي ومحيطه الإقليمي والعالمي، وبالطبع يمتد ذلك لعلاقة منظمات الدولة ببعضها البعض على المستوى القومي، ثم الدول وجيرانها المحيطين على المستوى الإقليمي، ثم الدول والمنظمات ببعضها البعض على المستوى العالمي، وسوف يحاول المؤلف تفسير ذلك في ضوء الآتي.

يودّ المؤلف في البداية أن يلفت النظر إلى أن فكرة الدّوام أو التواصل لا تقف فقط أو تنتهي نهاية حياة الإنسان، بل إنها تظلّ تدوم وتتصل للحياة الأخرى، وفي ذلك يقول الرّسول الكريم ﷺ:

"إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث. صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له" (رواه مسلم رقم ١٦٣٠).

كما أنّ نظام الوقف الخيري في الإسلام يؤكد فكرة الدّوام والتواصل، ويلاحظ هنا أنّ فكرة الدّوام تناولت عدّة عناصر متكاملة وهي:

- المال الذي يتمثل في الصدقة الجارية بعد وفاة الإنسان.
- العلم النافع الذي يدوم بعد وفاة صاحبه.
- البشر أو الإنسان المتمثل في الولد الصّالح الذي يدعو لأهله.

وهناك الوقف الخيري للأرض أو الجماد، أي أنّ فكرة الدّوام تشمل الإنسان والمال والعلم والجماد، أي المنظومة البيئية بكافة مكوناتها الاجتماعية والطبيعية والتكنولوجية متمثلة في العلم، ومن هنا فالتنمية المتواصلة فلسفة حياة شاملة قد تمتدّ لما بعد الحياة الدّنيا، أو نهج أو منهج يجب أن يلتزم به الإنسان والبشرية في مسيرتها بوجه عام.

وبعد هذه المقدّمة الضّرورية يمكن تناول مستويات التنمية المتواصلة في ضوء ما يلي:

١ - على مستوى الفرد:

حديث الرسول ﷺ يعني بوضوح أنّ خير الأعمال أدومها وإن قلّ، وإنه على الإنسان أن يضع هذا المبدأ نصب عينيه في كلّ تعاملاته وتبدأ علاقة الإنسان بنفسه، فيراعي أن يمارس الرياضة بشكل يضمن له دوامها لأكبر فترة ممكنة، وبالتالي فخير الرياضة أدومها وإن قلّ، وهذا يعني أن يحافظ الإنسان على قدر يوميّ من الرياضة إن استطاع ولو لنصف ساعة أو ساعة مثلاً حتى يحافظ على صحّته، وأن يبعد قدر الإمكان على السّهر والإرهاق وكلّ ما يضرّ بصحّته من مشروبات كالسّجائر وغيرها أو مأكولات أو سلوكيّات تنعكس سلبيّاً على صحّته، ورغم أنّ صحّة الإنسان مورد ناضب أو غير متجدّد، وبالتالي فإنّ فكرة الاستدامة أو الدّوام والتواصل نسبيّة وليست مطلقة، بمعنى أنّ الإنسان الملتزم في سلوكيّاته وطعامه وشرابه من المتوقع أن يتمتع بصحّة جيّدة لأطول فترة ممكنة بعد إرادة المولى الكريم، والعكس، فإنّ الإنسان غير الملتزم، الذي يسرف في الشّرب والطعام والسّهر والسلوكيّات السّلبية سوف تظهر شيخوخته مبكراً وينعكس ذلك

سلبياً على صحته بعد إرادة المولى الكريم، وفي هذا نتذكر المثل القائل «من جار على شبابه جارت عليه شيخوخته».

وعلى سبيل المثال فإنّ الإنسان الطبيعيّ يكون في جسمه من الأنسولين ما يكفيهِ لمدةً نحو مائة عام، لو عاش معتدلاً في سلوكيّاته وطعامه وشرابه، وإذا تصوّرنا أنّ هذا الإنسان سوف يتناول من النشويّات والسّكريّات ضعف العادي ولم يلتزم برياضة أو حرق مناسب لهذه الكمّيّات، فمن المفترض أنّ هذا الأنسولين الطبيعيّ يستنفذ بعد نحو خمسين عامًا، ويصاب بمرض السّكر وهكذا، هذا مجرد مثال توضيحيّ لفكرة الاستدامة أو الدّوام في الصّحة، وننتقل الآن للعلم والثقافة، فإنّ التعليم يبدأ من المهد وحتى اللحد وأتباع الإنسان لهذا المبدأ سوف يجعله أكثر ثقافة وعلمًا وقدرة على فهم ما حوله وخدمة من حوله «وخير الناس أنفعهم للناس»، والعلم الذي يحلّ مشاكل الناس يمتدّ لنفع صاحبه حتى بعد وفاته «علم نافع ينتفع به الإنسان بعد موته» ومن هنا أهميّة فكرة الدّوام والتواصل في العلم والثقافة لمواكبة مشاكل وتحديات العصر.

وطبيعيّ أن تمتد فكرة الدّوام والتواصل إلى تربية الأبناء، ونتذكر قول الرّسول ﷺ: "إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من

ثلاث، صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له". ومن هنا فإنّ حسن تربية الأبناء ليست مجرد أداء للواجب أو تربية أبناء تعين وتساعد الأهل في الكبر، ولكنها تمتدّ إلى ما بعد الحياة الدّنيا، فعلى الأب والأم أن يراعوا أنّ تربية الأبناء تعتمد على فلسفة الدّوام والتواصل لهم ولأبنائهم وللأسرة والوطن والإنسانيّة؛ لأنّ الابن الصّالح يكون نافعًا لنفسه ولأسرته ووطنه وللإنسانيّة جمعاء. والمعاملات الاقتصاديّة والماليّة للفرد طبيعيّ

أن تعتمد على فكرة الدّوام والتّواصل، فخير الرّاتب أدومه وإن قلّ، وخير الرّبح أدومه وإن قلّ، وبالتالي يجب مراعاة ذلك ليس فقط في المعاملات الماليّة، ولكن في العمل، فماذا يستفيد التاجر الذي يغشّ بضاعته أو يبيع منتجًا غير أصلي أو مغشوش... قد يكسب اليوم أو عشرة، ولكن بعد ذلك يخسر المستهلك ويخسر غدًا، هذا فضلًا عن الذنوب التي ارتكبتها وغضب المولى عليه، ولكنه أيضًا في الدّنيا يخسر على المدى البعيد.

وأيضًا الإنسان الذي يعمل في عمل مرهق لصحّته ولساعات أطول أو العمل في أكثر من عمل، ولا تستطيع صحّته أن تتماشى مع هذا المجهود، صحيح سوف يزيد دخله سنة أو أكثر، ولكن بعد ذلك قد يمرض بسبب هذا الإرهاق وينقطع هذا الدّخل؛ لأنه لم يختار العمل الذي يناسب صحّته وسنه وظروفه وبالتالي كان المكسب مؤقتًا، ولكنّ الخسارة على المدى الطويل هي الأكبر، وهكذا حتى في العلاقات الاجتماعيّة قد تستطيع أن تكذب على من حولك بعض الوقت وتحصل على بعض المزايا والمؤقّته، ولكنّ الإنسان الصّادق يكسب اجتماعيًا ونفسيًا على المدى البعيد.

وما ينطبق على الفرد وقراراته ينطبق تمامًا على الأسرة في الاهتمام بالدّوام في تربية الأبناء، والاهتمام بالتعليم المستمرّ من المهد إلى اللحد لجميع أعضائها، وفي الاهتمام بالصّحة والتصرّفات والقرارات الماليّة والاقتصاديّة وحتى في العلاقات الاجتماعيّة مع الأقارب والجيران والمحيطين بوجه عام، والخلاصة أنّ فكرة الدّوام والتّواصل فلسفة حياة شاملة للإنسان وأسرته، وهنا على الأسرة أن تغرس هذه الفلسفة في حياة الأبناء من خلال غرس قيم التّواصل والدّوام والتربية الاجتماعيّة والبيئيّة التي تغرس هذه القيم والاتجاهات والمهارات في النشء مع توعية بيئيّة وأخلاقيّة وسلوكيّة تدعم هذه الفلسفة وهذا الفكر.

٢ - فكرة التواصل والدّوام على مستوى المنظمة أو المؤسسة :

نقصد بالمنظمة أو المؤسسة كلّ منظمات المجتمع سواء المدنيّ أو الحكوميّ، سواء كانت مدرسة أو جامعة أو ناديًا أو مركز شباب أو مصنعًا أو شركة وخلافه.

أيّ منظمة أو مؤسسة يجب عليها تبني هذه الفلسفة والفكر من خلال عدّة محاور يكمل بعضها البعض من خلال الآتي:

أ- نشر الوعي والمعرفة بفلسفة الدّوام والتواصل لدى جميع العاملين لديها وجمهورها أو المتعاملين معها من خلال النشرات والندوات والتثقيف المستمرّ في برامجها ومشاريعها.

ب- نشر مهارات التواصل والدّوام من خلال العمل الجماعي المشترك، بداية من مرحلة الطفولة إلى الشّباب وما بعدها.

ج- أن تلتزم المنظمة أو المؤسسة في عملها بهذه الفلسفة، فلا تسعى للربح السريع أو غشّ المواطنين على حساب خسارة قادمة في المستقبل، وأن تلتزم بفلسفة التعليم من المهد للحد؛ لتستطيع أن تواكب في خدماتها وعملها متطلبات الزّمان واحتياجات العصر، وإلا ستصبح متخلفة وليس لها فائدة.

د- هذه المحاور تنطبق على المدرسة والمصنع وحتى الورشة أو البقالة الصّغيرة، هذا لمن يريد مكسبًا له صفة الدّوام أو التواصل في الدّنيا ورضا الله عنه في الدّنيا والآخرة؛ لأنّ إهمال هذه الفلسفة يعني خسارة في الدّنيا والآخرة معًا وأولئك هم الخاسرون.

٣ - فكرة التواصل والدّوام على مستوى المجتمع المحليّ؛

أ- المجتمع المحلي له سماته وخصائصه، والتي قد تختلف من مجتمع لآخر، ومن هنا يجب مراعاة هذه الخصوصية واختيار الأنشطة التي تناسب هذا المجتمع مع مراعاة أن تتسم هذه الأنشطة بالتواصل، فمثلاً حي ماسبيرو يتميز بوجود نهر النيل والكورنيش ويصلح لأنشطة ترفيهية أو سياحية أو صيد السمك وخلافه، عكس منطقة مثل العباسية، حيث توجد جامعة عين شمس ومجمع القضاء، وهذه المنطقة يناسبها أنشطة خاصة بالمكتبات والتصوير، وهكذا لكلّ مجتمع محلي ما يناسبه من أنشطة تنموية.

ب- يجب أن يعي سكان المجتمع المحلي أنهم وحدة واحدة، ولا يمكن مثلاً حلّ مشكلة القمامة أو غيرها من مشاكل التلوّث بغير تعاون جميع الأحياء والشوارع والأزقة، فلا يمكن أن يكون هناك شارع نظيف وجواره شارع غير نظيف لأنّ ذلك ينعكس ويمتدّ إليه، ومن هنا أهمية تعاون الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية في مواجهة مشكلات البيئة وتحقيق التنمية المستدامة؛ لأنّ الشراكة بين المواطنين والمؤسسات المدنية والحكومية شرط أساسي لتحقيق ونجاح فكرة التنمية المتواصلة؛ لأنّ جهود الحكومة وحدها لا تكفي، وأيضاً جهود المواطنين والمنظمات المدنية وحدها لا تكفي، وهنا أهمية التعاون المشترك بين المواطنين ومنظمات المجتمع المدني والحكومة.

ج- تعتبر المشاركة الشعبية أداة رئيسية لتحقيق فكرة وفلسفة التواصل على مستوى المجتمع المحليّ من خلال العمل بين كافة الجهات الموجودة في المجتمع المحلي بداية من مشاركة المواطنين في حلّ مشكلات البيئة إلى تحقيق التكافل الاجتماعيّ لإشباع

الاحتياجات الأساسية للفقراء من خلال جهود شعبية ومنظمات المجتمع المدني والحكومة في تحسين مستوى الخدمات الأساسية من نظافة إلى مياه وكهرباء وتعليم وطرق وخلافه، بجانب تفعيل مشاركة القادرين في تحمل العبء الأكبر في المشاركة المادية مع عدم إغفال أهمية مشاركة الفقراء أو محدودي الدخل بمجهوداتهم من أجل شعور الجميع بالمسؤولية التضامنية والمشاركة عن تجميعهم وبيئاتهم.

٤ - فكرة التواصل والدوام على المستوى القومي:

لا غنى ولا بديل عن تدخل واضح ومباشر وقوي لدور الدولة لتحقيق فلسفة وأهداف التنمية المتواصلة في العديد من الأمور، منها ما يلي:-

أ- التشريعات والقوانين القوية في الحفاظ على الموارد والثروات الطبيعية وضمان توزيعها بعدالة بين الأجيال والمواطن، وهناك أمثلة كثيرة لذلك مثل ترشيد استخدام الأراضي والبترول والغاز لضمان حقوق الأجيال القادمة وجميع المواطنين... وهذه مسؤولية الدولة.

ب- إشباع الحاجات الأساسية لجميع المواطنين وتوفير جميع الخدمات لكل مواطن، وهذا يعني أن القضاء على الفقر هي مسؤولية الدولة والحاكم.

ج- تطبيق قانون أو مبدأ الملوّث هو الذي يدفع ثمن تلوثه، للحصول على أموال وتحقيق العدالة البيئية الكاملة وتشجيع التكنولوجيا النظيفة.

د- تطبيق التقييم البيئي الشامل للحصول على موافقة إقامة أي مشروع على أرض الوطن.

هـ- تحقيق العدالة الاجتماعية والبيئية بمفهومها الشامل بما فيها العدالة في توزيع ونشر وتسعير الخدمات لتحقيق التكافل الاجتماعي بالقانون بين جميع المواطنين.

و- الالتزام بسياسة الحفاظ على قيمة العملة لحماية حقوق الأقل دخلاً وأن أي ديون تفترضها الدولة تكون لخدمة الأجيال القادمة، ووفقاً لفلسفة التواصل والتنمية المتواصلة.

ز- الإنفاق على البحث العلمي لنشر التكنولوجيا النظيفة على المستوى القومي، هذا فضلاً عن سياسة إعلامية وتربوية وتشريعية على المستوى القومي، وفقاً لهذه الفلسفة.

هـ - فكرة التواصل والدوام على المستوى الإقليمي والعالي:

أ- إن التعاون الإقليمي بين الدول لحماية البحار والمحيطات والمناطق المشتركة ضرورة لتفعيل فكرة وفلسفة التنمية المتواصلة. فمثلاً دول حوض النيل يجب أن تتعاون على المستوى الإقليمي لترشيد وحماية هذا النهر من التلوث والاستنزاف، وكذلك على مستوى دول الخليج العربي وهكذا.

ب- إن التعاون الإقليمي والعالمي يمتد للبحث العلمي وتشجيع التكنولوجيا النظيفة وتبادل الخبرات والمهارات لتعزيز الاستفادة على مستوى العالم.

ج- التبادل أيضاً يمتد للتبادل الثقافي والمعرفي بغرض نشر ثقافة وفلسفة التنمية المتواصلة على مستوى الشعوب والأفراد بتشجيع المؤتمرات العالمية، وكل ما يدعم نشر ثقافة التواصل.

د- يبدو أنه من الضروري تعاون دول العالم في الوصول أو الاتفاق على وجود هيئة عالمية لها نفوذ وقوة لتستطيع فرض العقاب على من يلوث أو يهدد البيئة أو لا يلتزم بالمعايير البيئية المتفق عليها، فكما أن هناك من يعاقب على أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية يبدو من المهم وجود هيئة عالمية مسئولة عن البيئة، وتكون قادرة على عقاب من يخالف القوانين والأعراف البيئية على مستوى العالم.

شامناً: ترشيد الاستهلاك من خلال استهلاك تعاوني:

تسعى التنمية المتواصلة إلى إشباع الحاجات الأساسية للأجيال الحالية والقادمة، وهذا يعني أنّ هناك جانبين أساسيين في التنمية المتواصلة وهما:

الجانب الأول: ترشيد الاستهلاك من خلال التركيز على إشباع الحاجات الأساسية، وهذا يرتبط بترشيد الاستهلاك.

الجانب الثاني: هو التواصل والديمومة ولقد سبق تناولها، والآن يأتي الحديث عن ترشيد الاستهلاك أو القيود التي تستلزمها فكرة التواصل؛ لأنه ليس هناك تواصل مع استهلاك غير رشيد، فكيف يحافظ الإنسان على ثروته أو أرضه إلى أبنائه وأحفاده وهو يسرف في الاستهلاك والشراء والبيع، ومن هنا هناك ترابط كبير وقوي بين التواصل وترشيد الاستهلاك، فليس هناك تواصل بغير ترشيد الاستهلاك، ولذلك لابدّ من الحديث عن ترشيد الاستهلاك ليكتمل فهمنا لفكرة التواصل.

والمؤلف يرى أيضاً أنّ ترشيد الاستهلاك فلسفة حياة وعلى جميع المستويات بداية من الفرد إلى الأسرة... والمجتمع والمستوى القومي والإقليمي والعالمي، وهنا يجب أن نشير إلى أنّ هذه الفلسفة تتعارض بوضوح مع فكرة تعظيم الاستهلاك من أجل تعظيم الإنتاج من أجل الربح المادي، وهو غاية تسعى إليها اليوم كثير من الدول والشركات والجماعات والأفراد، ومن هنا تأتي مقاومة هذا الفكر المرتبط بترشيد الاستهلاك، وهذا يزيد من أهمية نشر الوعي بترشيد الاستهلاك على كافة المستويات، وخاصة أنّ جميع الأديان السماوية تدعو لذلك، وكانت حياة الأنبياء مثلاً للنقش والزهد وقوة للبشرية في ترشيد الاستهلاك؛ ولذلك سوف نتناول قضية ترشيد الاستهلاك من خلال العناصر الأساسية الآتية:

١ - ترشيد الاستهلاك في الإسلام والمسيحية؛

إنّ التنمية المتواصلة طائر له جناحان لا يمكن أن يحلق بجناح واحد فقط؛ لأنّ إشباع الاحتياجات الأساسيّة مرتبط بالحدّ من الإسراف؛ لأنّه عادة يكون الإسراف على حساب حاجات ضروريّة للآخرين، كما لا تستقيم حياة إنسان أو أسرة أو مجتمع يذهب فيها كلّ فرد إلى الاستمتاع بماله وحرّيّته المطلقة بغير قيود أو حدود، فالحرّيّة المطلقة فساد مطلق، فلو تصوّرنا أسرة صغيرة، هل من حقّ كلّ فرد فيها يتصرّف في ماله كيفما شاء؛ لأنّه مالك هذا المال، لو حدث ذلك لتفككت الأسرة، ومن حقّ الأسرة أن ترفع قضية على ربّ الأسرة للحجر على ماله، ولوضع وصاية عليه، كما لا ننسى أنّ المال هو مال الله وأنّ الإنسان مستخلف فيه بشروط مصلحة الجماعة؛ ولذلك لاحظ الإمام محمّد عبده أنّ مصطلح المال استخدم سبع مرّات في القرآن الكريم بضمير المفرد، في مقابل سبع وأربعين مرّة استخدم المال بضمير الجمع؛ وذلك قد يكون للإشارة إلى أنّ مال كلّ واحد منكم إنما هو مال الأمتة (محمّد عمار، ٢٠١٣، ١٤)؛ ولذلك كان هناك نهى واضح وصريح في الأديان السماوية عن الإسراف والاستهلاك الترفي، ومن الآيات الواضحة في هذا الشأن ما يلي:

قال تعالى: ﴿يَبْقَىٰ ءَادَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا

وَأَشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴿٣١﴾ [الأعراف: ٣١]، وهذه

الآية تنهى بوضوح عن الإسراف وإنّ الله لا يحبّ المسرفين، والله يريد الإنسان أن يكون متوازناً معتدلاً، فيقول المولى الكريم:

﴿وَابْتَغِ فِيمَا ءَاتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا

وَأَحْسَنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَتَّبِعِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ
الْمُفْسِدِينَ ﴿٧٧﴾ [القصص: ٧٧].

فعلى الإنسان أن يتزَيَّن ويستمتع بمتاع الحياة الدُّنيا بدون
إسراف، أو تبذير لأنه قد يكون في ذلك مهلكته؛ حيث يقول
المولى تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ۗ﴾ [البقرة: ١٩٥]، ومن
هنا على الإنسان أن يكبح جماح شهواته حتى يضمن الخير في
الدُّنيا والآخرة، فيقول المولى الكريم: ﴿فَأَمَّا مَنْ طَغَى ﴿٣٧﴾ وَءَاثَرَ الْحَيَاةَ
الدُّنْيَا ﴿٣٨﴾ فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى ﴿٣٩﴾ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ
الْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴿٤١﴾﴾ [النازعات: ٣٧-٤١].

ويقول الرسول ﷺ: "لا تزول قدما عبدٍ يوم القيامة حتى يُسأل
عن أربع، عن عمره فيما أفناه، وعن جسده فيما أبلاه، وعن ماله
فيما أنفقه ومن أين اكتسبه، وعن محبتنا أهل البيت" (وقال في الهاشمي
"٥٨/١٢"، أخرجه الطبراني عن ابن عباس مرفوعاً). ولقد فهم عمر بن الخطاب
رضي الله عنه ذلك وطبقه على حياته، بصرامة شديدة، حيث
يحدثنا جابر بن عبد الله فيقول: "رأى عمر بن الخطاب لحماً معلقاً
في يدي، فسألني ما هذا يا جابر؟ قلت: هو لحم اشتريته فاشتريته،
فقال أوكلما اشتريت شيئاً اشتريته؟ أما تخاف أن يُقال لك يوم
القيامة "أذهبتم طبيباتكم في حياتكم الدُّنيا"؟"، هذا هو أمير
المؤمنين، الرَّجل الذي وضعت تحت عتبة خزائنه أموال كسرى
وقيصر، هذا الرَّجل يخرج إلى الحجّ وسط الصَّحراء الملتهبة،
ويعود فيسأل عبد الله بن عامر رفيقه في الحجّ كم أنفقنا في حجّتنا
هذه، فيردّ خمسة عشر ديناراً فقط، فيرد عمر بن الخطاب: "لقد
أسرفنا في المال" (خالد محمّد خالد، ١٩٧٤، ص ص ١٧٥: ٢٢٥)، وفي وليمة
أقامها أبو بكر الصّدِّيق رضي الله عنه لرسول الله ﷺ كانت تحتوي على

دجاجة وشيء من التمر وشيء من الحليب، فقال رسول الله ﷺ: "مأكل هذا يا أبي بكر رضي الله عنه ألم تسمع في القرآن ﴿لَتُسْئَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾؟".

فالرسول ﷺ يرى في ذلك إسرافاً، فماذا نفعل الآن في حياتنا المعاصرة والرسول ﷺ يقول: "ما ملأ ابن آدم وعاء شراً من بطنه، بحسب ابن آدم لقيمات يقمن صلبه، فإن كان لابداً فاعلاً، فتلت طعامه، وتلت لشرابه، وتلت لنفسه" رواه الترمذي وهو حديث صحيح، قال تعالى: ﴿وَوَاتِذَا الْقُرُوبُ حَقُّهُ وَالْمَسْكِينُ وَابْنُ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا ۝ إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيْطَانِ ۖ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا ۝﴾ [الإسراء: ٢٦-٢٧].

يلاحظ أنّ القرآن الكريم يصف المبذرين بأنهم إخوان للشياطين، فكم منا اليوم إخوة للشياطين، وكم منا يسرف ويبذر في المال، وهو يعلم ويعيش في بلد به عشرات الملايين من الفقراء، وكم ننفق في الاستهلاك الترفي سواء في طعام أو ملابس أو جوال أو عطور وغيرها من صور الاستهلاك الترفي، قال تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ۝﴾ [النساء: ٥].

ولقد كانت حياة المسيح عليه السلام مثالاً في الزهد والنقش، وهو الذي قال: لا يستطيع الإنسان أن يخدم الله والمال في الوقت نفسه، وفي سفر أعمال الرسل: "وكان لجمهور الذين آمنوا قلب واحد ونفس واحدة، ولم يكن أحد يقول إن شيئاً من أمواله له، بل كان عندهم كلّ شيء مشتركاً، لم يكن فيهم أحد محتاجاً لأنّ كلّ الذين كانوا أصحاب حقول أو بيوت كانوا يبيعونها ويأتون بأثمان

المبيعات ويضعونها عن أرجل الرّسل. فكان يوزع على كلّ واحد" (سفر أعمال الرّسل، ص ٤، ٣٢٤).

فتورة السيّد المسيح لم تكن ثورة دينيّة فقط، فهي أيضًا ضدّ التكالِب الماديّ والاقتصاديّ والرّبا الذي انتشر قبل قدومه (محمّد الشّرقاوي، ١٩٦٦، ص ١٦: ١٧)، والمؤسف أنّ الشّرق هو مهبط الأديان السّماويّة هو الذي يعاني اليوم أكثر من غيره من بقاع العالم من الإسراف والتبذير، في الطعام والملبس والاتصالات وغيرها من كافة أشكال الاستهلاك الترفي، وما أحوج هذا الشّرق إلى أن يرشد الاستهلاك، والعودة إلى روح الأديان السّماويّة في السّلوكة، وعلى القادة أن يكونوا قدوة لشعوبهم، وفي هذا المجال يذهب الإسلام إلى إيضاح أسباب النهي عن الإسراف والتبذير، وربط ذلك بالفساد والفتن، ويتضح ذلك من خلال الآتي:

أ - إنّ المترفين أعداء كلّ إصلاح وخصوم الحقّ في كلّ زمان ومكان؛

لأنّ المترفين يتكالبون على إشباع رغباتهم وشهواتهم بأيّ ثمن، وعادة ما يكون ذلك على حساب الغير والفقراء، فيقول المولى الكريم: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ﴾ (١٦) وَقَالُوا نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالًا وَأَوْلَدًا وَمَا نَحْنُ

بِمُعَذِّبِينَ ﴿١٧﴾ [سبأ: ٣٤-٣٥]، وهذه الآية تعمّم أنّ المترفين يرفضون الخير والإصلاح، فهم كافرون بالحقّ والخير؛ ولذلك فصل القرآن في كثير من السّور مواقف الطبقات المترفة تجاه كلّ كتاب، وكلّ نبيّ مرسل مواقف الطبقات المترفة تجاه كلّ كتاب، وكلّ نبيّ مرسل، فكان موقفهم هو التّكذيب، حيث يقول المولى: ﴿وَقَالَ الْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِلِقَاءِ الْآخِرَةِ وَآتَرَفْتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا

تَشْرَبُونَ ﴿٣٣﴾ وَلَئِنْ أَطَعْتُمْ بَشَرًا مِّثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذَا لَخَسِرُونَ ﴿٣٤﴾
[المؤمنون: ٣٣ - ٣٤].

ويقول المولى الكريم في سورة هود: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةَ يَهُودَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ﴾ ﴿١١٦﴾ [هود: ١١٦].

ب - إن المترفين مصدر فساد وضلال:

يقول الله تعالى في كتابه الكريم قال تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيَا الْقَوْلُ فِدْمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ ﴿١٦﴾ [الإسراء: ١٦]؛ وذلك لأن طبيعة الشهوات إذا لم تجد حدوداً تقف عندها طغت بأصحابها وأفسدت ما حولها؛ لأن عدوى الفساد الأخلاقي والاجتماعي والسياسي، نهبط من أعلى إلى أسفل؛ لذلك صدق من قال: "ما رأيت إسرافاً إلا وجانبه حق مضيع"، ولقد أدرك المستعمرون هذه الحقيقة، فركزوا على إبقاء نظام الطبقات والفوارق الكبيرة حتى يتفرغ المترفون إلى شهواتهم على حساب الشعب المحروم (الغزالي، ٢٠٠٥، ص ٥). ويعم التخلف والصراع.

ج - إن المترفين مصدر للفتنة وتقسيم المجتمع:

فالثراء الفاحش لدى قلة مترفة، وانتشار الفقر والحرمان لدى قطاع عريض من المجتمع مصدر الأحقاد بين الطبقات؛ مما يؤدي لتقسيم المجتمع، بل وهلاك المجتمع ذاته، فيقول المولى الكريم: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا فَتِلْكَ مَسْكِنُهُمْ لَمْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾ ﴿١٦٨﴾ [القصص: ١٦٨].

والترف فساد في الدنيا وعذاب في الآخرة، وفي ذلك يقول
 المولى عز وجل: ﴿وَأَصْحَابُ الشِّمَالِ مَآ أَصْحَابُ الشِّمَالِ ﴿٤٩﴾ فِي سُمُومٍ
 وَحَمِيمٍ ﴿٥٠﴾ وَظِلٍّ مِّنْ تَحْمُومٍ ﴿٥١﴾ لَا يَارِدُ وَلَا كَرِيمٍ ﴿٥٢﴾ إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ
 ذَلِكَ مُتْرَفِينَ ﴿٥٣﴾ وَكَانُوا يُصِرُّونَ عَلَى الْحِنثِ الْعَظِيمِ ﴿٥٤﴾ وَكَانُوا
 يَقُولُونَ أَبَدًا مِّثْنًا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴿٥٥﴾ أَوَّابًا أَوْ
 الْوُتُونَ ﴿٥٦﴾﴾ [الواقعة: ٤١-٤٨].

ولكنّ العذاب والهلاك لا يقتصر على المترفين فقط، بل إنه
 يمتدّ إلى الجماعة والمجتمع الذي سمح بوجود المترفين، حيث
 يقول المولى الكريم: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا
 فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا ﴿١٦﴾﴾ [الإسراء: ١٦]، فالمجتمع هنا
 هو المسئول عن انتشار هذا المنكر، وترك المترفين يفسدون (سيّد
 قطب، ١٩٨٧، ١١٢). ولذلك يؤكد الشيخ الغزالي أنه إذا كان يحقّ
 للأسرة الحجر على ربّ الأسرة إذا كان سفيهاً، فالمجتمع أولى
 بذلك؛ لأنّ الملكية الخاصة مكفولة بضوابط وصالح المجتمع،
 ومن هنا يجوز الحدّ من الملكية الخاصة لصالح الأغلبية لأنّ القاعدة
 تقول يجوز إهلاك ثلث من أجل إصلاح الثلثين؛ ولذلك فحساب
 الناس على تصرفاتهم في المال ليس مقصوراً على الآخرة، بل
 وقبلها في الدنيا (الغزالي، ٢٠٠٥، ١٤٩)، ولذلك يقول أمير المؤمنين عليّ
 بن أبي طالب: "إنّ الله فرض في أموال الأغنياء أقوات الفقراء، فما
 جاع فقير إلا بما منع به غني، وإنّ الله سائلهم عن ذلك، فإنّ الغنى
 في الغربية وطن، وإنّ الفقر في الوطن غربة، وإنّ المقل غريب في
 بلده".

وقال الفاروق عمر: "والذي نفسي بيده ما من أحد إلا وله في
 هذا المال حقّ، وما أحد أحقّ به من أحد، وما أنا فيه إلا كأحدهم،
 فالرجل وبلاؤه، والرجل وغناه، والرجل وحاجته، فالاستخلاف

للكافة وليس لفرد ولا طبقة ولو استقبلت من أمري ما ابتدرت
لأخذت فضول زيادات أموال الأغنياء فقسمتها على الفقراء
وجعلتهم رجالاً واحداً" (سيد قطب، ١٩٨٧، ص ١٧٢).

وكمثال يضربه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب عن نقشَف
الحاكم وحرصه على مال الأمة، وننذكر معاً هذه الواقعة، وبعدها
ننذكر حكام الشرق الذين يضيِّعون الملايين في الحراسة والطعام
والشراب التنقل وخلافه - رحمه الله أمير المؤمنين - عمر بن
الخطاب - رضي الله عنه، وتبدأ الواقعة في أحد أيام الحرِّ الشَّدِيد
والرياح والأتربة العاصفة، كان عثمان بن عفان رضي الله عنه
يطلّ من نافذة داره، فأبصر على البعد رجلاً يجري في قيظ
النهار، وهجير الصَّحراء فظنه غريباً نزل به كربٌ عظيمٌ، ولَبِثَ
مطلاً من نافذته حتى يعود ذلك الرَّجل فيدعوه إلى ظلِّ داره،
ويغيثه من لَهْفَتِهِ، وكم كانت دهشته وعجبه حينما اقترب الرَّجل
فإذا هو أمير المؤمنين - عمر بن الخطاب، ممسكاً بخطام بعير
يتهادى وراءه، وسأله عثمان: من أين يا أمير المؤمنين؟ وأجابه
عمر: من حيث ترى بعير من إبل الصدقة ندّ هارباً فأسرعت
وراءه ورجعت به، وسأله عثمان: ألم يكن هناك مَنْ يقوم بهذا
العمل سواك؟ وأجاب عمر: ومَنْ يقوم مقامي في الحساب يوم
القيامة، ودعاه عثمان إلى الرَّاحة حتى تنكسر حدة الهجير، فقال
عمر ودموعه تسيل: "عد إلى ظلك يا عثمان" ومضى لسبيله -
فنظر إليه عثمان بتأمل حتى غاب عن عينيه، وقال: "لقد أتعبت
الذين سيجيئون بعدك يا عمر" (خالد محمد خالد، ١٩٧٤، ص ص ٣٤٥-٣٤٦).

٢ - ترشيد الاستهلاك على مستوى الفرد والأسرة:

على كلّ إنسان أن يرشّد في استهلاكه سواء للمال أو الطعام أو
الملبس أو حتى في مجهوده وصحّته بما يحقق له الاستدامة أو
الدوام أكثر فترة ممكنة، فمثلاً بالنسبة للمال، عليه أن يرشّد ويفكر
في كلّ جنیه يصرفه في أنه في مجال الخير والحق؛ وذلك لأسباب
عديدة أهمّها ما يلي:

- سوف يُسأل أمام المولى الكريم عن ماله فيما أنفقه، يوم لا ينفع مال ولا بنون.
- فالיום إنفاق وعمل بلا حساب، ويوم القيامة حساب بلا عمل أو إنفاق.
- فعلى كلّ إنسان أن يراجع نفسه في مصروفاته، وهل كانت في وجه خير وحقّ أم لا؟

إنّ أيّ إنسان قد يحتاج مستقبلاً لكلّ جنيه أو مبلغ استطاع أن يوفره أو يدّخره في يوم من الأيام مهما كان صغيراً، وللأسف أوجه الإنفاق الترفي كثيرة، ولا نهتم بها، ويعتقد البعض أنها مبالغ بسيطة غير مؤثرة، ولكنها على المدى الطويل غير بسيطة ومؤثرة جداً، فمثلاً في دراسة استطلاعية للمؤلف على طلاب المرحلة الجامعية في إحدى الدول العربية عن الإسراف والترشيد في استخدام الجوّال أو الموبايل عام ٢٠٠٥، أشارت نتائج هذه الدراسة إلى ما يلي:

بلغ متوسط استهلاك الطالب الجامعيّ للجوّال نحو ٥٠٠ ريال شهريّاً. وهذا يعني ٦.٠٠٠ ألف ريال سنوياً، وهناك تغيير لجهاز الجوّال نفسه كلّ عامين بمتوسط ألفين ريال؛ ممّا يعني نحو ألف ريال سنوياً ثمن للتليفون نفسه، وهذا يعني أنّ متوسط الصّرف على المكالمات والجوّال نحو ٧.٠٠ آلاف ريال سنوياً، لو تصوّرنا أنّ هذا الطالب استمرّ على هذا المعدّل لنحو خمسين عامّاً، فهذا يعني "مع ملاحظة أنه في الغالب سوف تزداد التكاليف بعد التخرّج"، إنّ إجمالي الإنفاق على الجوّال فقط في خمسين عام سيكون نحو ٣٥٠ ألف ريال، ثمّ كان السّؤال التالي للطلبة عن عدد المكالمات الضّرورية من إجمالي هذه المكالمات كان المتوسط الحسابي لإجابات الطلبة ١٠% فقط من إجمالي المكالمات، وهذا يعني ببساطة أنه كان ممكن ترشيد ٩٠% من المكالمات، وهذا يعني أنّ الـ ٣٥٠ ألف ريال التي ينفقها الفرد في خمسين عامّاً كان يمكن توفير ٣١٥.٠٠ ألف ريال منهم، فهل هذا مبلغ صغير، والسّؤال يوم القيامة هل سيكون في ميزان الحسنات أم السيئات؟

والسؤال الثاني هل هذا الإنسان لم يكن في حاجة لهذا المبلغ، لو تمّ اتّخاذه، ومن هنا يجب النظر على المدى الزمّنيّ البعيد عند ترشيد استخدام كافة الموارد، لأنه من الطبيعيّ أنّ هذا المبلغ ليس بالصغير حتى لو استمرّ معدّل استخدام التليفون عند هذا المعدّل، ثمّ نحن نتحدّث عن شيء واحد فقط في مجال للإسراف وهو الجوّال أو الموبايل، ولم نتحدّث عن الإسراف في استخدام الطعام أو الشراب والملبس والترفيه، فما بالك في من يضع ماله في الحرام أو موضعاً للشكّ مثل المخدّرات والسجائر وغيرها، وما ينطبق على الفرد ينطبق على الأسرة، فكم من الأموال تنفق في مظاهر وأشياء غير ضروريّة، وكم يمكن ترشيد استخدام الأسرة، سواء للمال أو الطاقة مثل الكهرباء والماء والبنزين وخلافه، فكم من الطعام والشراب والحلوى وغيرها يمكن القيام بها أو صنعها داخل الأسرة بدلاً من شرائها.

ومثال بسيط الطعام الذي يمكن إعداده داخل الأسرة سواء في وجبة الفطار أو الغذاء أو العشاء سيكون أقلّ في التكلفة وأفضل في الجودة، وأفضل للصحة بشكل كبير ومؤثر، وهنا علينا أن نتذكّر وليمة سيّدنا أبو بكر الصديق لرسول الله ﷺ، وغيره من

دور الأسرة في المساهمة في عمل المفارش وبعض الملابس وأعمال النظافة والتشجير وتربية الطيور وغيرها ممّا يصعب حصرها، وعلينا الرّجوع للماضي لنتذكّر جيل الآباء والأجداد وكيفية ترشيدهم للاستهلاك.

٣ - ترشيد الاستهلاك على مستوى المجتمع المحلي؛

أ- ترشيد الاستهلاك يكون أكثر فاعلية وقوة على مستوى المجتمع المحلي نتيجة تعاون المواطنين مع مؤسسات المجتمع المدني الحكومية والشعبية، وهنا يتعاضد الناتج والفائدة للجميع، ويتمثل ذلك في إنشاء مجتمعات سكنية متكاملة على هذا الأساس، من خلال مدينة سكنية صغيرة أو ما يسمى Combond ويضم عادة مجموعة متكاملة من العمارات لا تقل عادة عن نحو اثنتي عشرة أو خمس عشرة عمارة سكنية، وهذه العمائر تجمعها خدمات مشتركة عديدة مثلما يوجد حجرة واحدة فقط بها غسالة لجميع سكان هذا المجمع السكني، وأيضاً في هذه الحجرة ماكينة كي لجميع الملابس، وهذا يعني غسالة واحدة فقط لنحو خمسة عشر عمارة سكنية، وهذه العمائر تضم ما لا يقل عن ١٥٠ أسرة، مما يعني توفير نحو ١٤٩ غسالة... وكذلك بالنسبة إلى كي الملابس، وهناك أشياء كثيرة مشتركة مثل حمام السباحة... وحديقة الأطفال... وآلة سينما. ويمتد التعاون إلى أشياء أخرى كثيرة مثل كاميرا الفيديو وألعاب الأطفال، وكذلك المكتبة سواء الورقية للكتب أو الإلكترونية من أجهزة مغلطة وفلاشات وسيديهات لمختلف التخصصات.

ب- ويمتد ترشيد الاستهلاك إلى الاستهلاك التعاوني في السيارات، حيث يمكن توفير ميكروباص أو اثنين فقط للقيام بأداء مهام عشرات السيارات الخاصة في الذهاب والعودة إلى أماكن العمل والمدرسة، ويمكن أيضاً امتداد الاستهلاك التعاوني للسيارات الخاصة، حيث يمكن مثلاً لخمس أسر لديها أطفال في مدرسة أن تقوم كل أسرة يوماً واحداً فقط في

الأسبوع بتوصيل الأبناء للمدرسة من خلال تعاون الأسر الخمسة، وأيضًا في الذهاب للعمل، والحياة المشتركة في مجمع سكني، يفعل هذا الاستهلاك التعاوني، وكذلك مواقع الإنترنت يمكن الاستفادة منها في تعظيم هذا الاستهلاك التعاوني، وهناك الآن في الغرب مواقع خاصة للتشارك في السيارات مثل موقع درايفي DiRVy ويمتد عمله إلى تأجير السيارات بعض الوقت بين الأفراد مقابل أجر، أو توصيل شخص أو أكثر إلى عمله أو مدرسته، وعادة ما يكون السعر أقل بكثير مما هو متاح في الأسواق.

ج- يمتد ترشيد الاستهلاك إلى إعداد الطعام مقابل أجر أقل وبيع أو إهداء بعض الملابس المستخدمة وبعض الأجهزة مثل التليفزيون والثلاجات والكمبيوتر وغير ذلك، بل وتأجير حجرة مثلاً لفرد ينوي الدراسة أو الإقامة لفترة محددة، وهنا تستفيد الأسرة المضيضة بدلاً من الفندق، وأيضاً الزائر يستفيد، وهذا مفيد لبعض الأفراد الذين يقيمون في شقة كبيرة، وأصبحوا وحيدين بعد زواج الأبناء أو غياب شريك الحياة؛ فيكون هنا عمل يؤنس صاحبه ويوفر مبلغاً من المال في الوقت نفسه للطرفين ويرشد الاستخدام في النهاية.

د- يمتد ترشيد الاستهلاك إلى التعليم المشترك وتوفير دروس تقوية أو تعليم من خلال أي شخص من السكان يملك هذه المهارة والخبرة سواء بأجر رمزي أو تطوعاً، وكذلك العلاج الطبي والإسعافات، ومثل ذلك موجود في مصر في جماعة المسجد التي توفر دروساً للتقوية ومستوصفات طبية، وغيرها من خدمات خاصة بالميكانيكا أو الكهرباء وغيرها من الخدمات.

هـ- ويمتد التعاون إلى التعاون الاقتصادي والمالي، ومثال لذلك نظام الجمعية التي تنمّ بين مجموعة من الأصدقاء والأقارب لتقديم العون المادي لمن يستحقّ في شكل إنسانيّ يمثل أرقى درجات التكافل الاجتماعيّ.

و- ويمتدّ التعاون إلى حماية البيئة، حيث يمكن لهذا المجمع السكّني مثلاً استخدام الطاقة الشمسيّة بدلاً من الوقود؛ ممّا يؤديّ لوفرة اقتصاديّة وتوفير بيئة نظيفة وصحيّة للجميع، ومصر من أكبر البلاد المناسبة لاستخدام الطاقة الشمسيّة طوال العام، مع إمكانيّة توفير بعض الزراعات البسيطة لاحتياجات طبق السّلاطة مثلاً وبعض البطاريّات مثلاً للأرانب، وغيرها من مشروعات صغيرة لا تحتاج لخبرات أو جهود كبيرة يمكن لبعض أفراد الأسرة أو كبار السنّ رعايتها وتوفيرها للجميع، من خلال الاستفادة من أسطح المنازل والمناور والحدائق المشتركة، وهذا ما يمكن تسميته بالمجتمعات التعاونيّة الاستهلاكيّة أو الإنتاجيّة، وهناك مجمّعات سكنيّة وتجارب ناجحة في هذا الشأن يمكن متابعتها من خلال بعض المواقع يمكن الرّجوع إليها في ملحق الكتاب. وفي ختام هذا الجزء لا يجب أن ننتظر بناء مجمّعات سكنيّة لترشيد الاستهلاك؛ لأن معظم هذه الأفكار يمكن تنفيذها مع الجيران والأهل، وبعضها عادات مصريّة قديمة، مثل فكرة الجمعية، كما أنّ الاستفادة من المسجد في دروس التقوية والمستوصفات الصحيّة، نماذج أخرى ناجحة قائمة في مصر، ومن هنا أهميّة تدعيم وتفعيل هذه النماذج ونشر الوعي بترشيد الاستهلاك أو ما يُسمّى في الخارج بالاستهلاك التعاونيّ أو المشترك، وهذه مجرد أمثلة يمكن إضافة المزيد إليها حسب

ظروف وإمكانيات وحاجات كل مجتمع أو مجموعة من المواطنين.

٤ - ترشيد الاستهلاك على المستوى القومي والإقليمي والعالمي:

بداية الدولة مسئولة عن وضع القوانين لتشجيع الاستهلاك التعاوني من خلال عدة جوانب، منها:

أ- وضع التسهيلات التشريعية لذلك، مثل إقامة مشروعات الطاقة الشمسية والمتجددة مع تخفيضات مناسبة، وفي المقابل رفع الدعم عن أية تكنولوجيا ملوثة مع وجود ثواب وعقاب في هذا المجال أو تفعيل التقييم البيئي للمشروعات وضرائب على الاستهلاك الترفي.

ب- أجهزة الدولة المختلفة يجب أن ترشد استخدام الموارد وتشجيع التكنولوجيا النظيفة والمتجددة في كافة المجالات، والحد من الإسراف في جميع المؤسسات الحكومية لتكون الحكومة قدوة للشعب.

ج- دعم المشروعات التي تسهل الاستهلاك التعاوني، مثل المدن السكنية السابقة الذكر، مع نشر هذه الثقافة على كافة المستويات والوصول بها إلى كل مواطن في الريف أو الصحراء أو أي مكان.

د- وعلى الدولة الاستفادة الكاملة من كافة مواردها، فمثلاً غير مبرر غلق المدارس ما يقرب من خمسة شهور في إجازة دراسية؛ لأن هذه المنشآت والعاملين بها ثروة مهددة يمكن الاستفادة منها في أنشطة ثقافية واجتماعية ورياضية مختلفة يصعب تجاهلها طوال هذا المدى الزمني، وهذا مجرد مثال، كما يمكن ربط المدارس بمراكز الشباب للاستفادة منها.

هـ - التعاون الإقليمي والعالمي للتنسيق مع كافة الدول لتبادل الخبرات والثقافات والتكنولوجيا الجديدة في هذا المجال أو في إدارة المناطق المشتركة، مثل نهر النيل والخليج العربي وتعظيم الاستفادة من هذه الثروات المشتركة.

تاسعاً: التنمية المتواصلة بين الأخلاق والسياسة:

التنمية المتواصلة فلسفة حياة شاملة تسعى للوصول إلى عدالة بيئية شاملة للكون، ومن هنا فهي جزء أساسي من العدالة البيئية أو وسيلة أساسية لتحقيق العدالة البيئية؛ لأنها تسعى ببساطة لإشباع الحاجات الأساسية للفقراء والحدّ من إسراف الأغنياء، وهنا توجد العقبة الكبرى لتحقيق التنمية المتواصلة والتي تتمثل في الحدّ من إسراف الأغنياء، وهنا تأتي السياسة والنظم السياسية والاقتصادية، ومدى التزام هذه النظم بالأخلاق الإنسانية، وهنا نتذكر مقولة غاندي أنّ الأرض تكفي لإشباع الحاجات الأساسية لجميع سكانها حقيقة أكدها العلم، ولكنها لا تكفي لتحقيق أطماع البشرية، وهنا المشكلة في عدالة التوزيع التي تقتضي الحدّ من إسراف الأغنياء؛ ولذلك يقول الشيخ الغزالي "ما رأيت إسرافاً إلا وجانبه حقّ يضيع" (الغزالي، ٢٠٠٥، ص ٥١)، ويقول الغزالي إنّ الرأسمالية احتقرت الدين وتوسّلت به إلى إشباع المطامع الجشعة وإقرار الفوارق الجائرة وإعاقة نهضة الأمم (المرجع السابق ص ١٧)؛ ولذلك يرى الغزالي أنّ استغلال الدين لتجويع الشعوب وهضم الحقوق هو ضرب من الإلحاد إن لم يكن أقبحها على الإطلاق، (المرجع السابق ص ١٣٦). والشيوعية تنكر الدين وتعتبره مخدّراً للشعوب، (المرجع السابق ص ١٧)، وهذا يتعارض مع الفطرة البشرية، بل تنمادى الشيوعية في فكرة المساواة والعدالة إلى حدّ إنكار الفروق الفردية وتشجيع العمل؛ لأنّ العدالة لا تعني مثل المساواة في الراتب أو الأجر، العدالة تعني توفير الفرص المتساوية للجميع في تعليم جيّد ورعاية صحيّة جيّدة وفرص عادلة، وبعد ذلك تتكفل بإشباع الحاجات الأساسية للفقراء، ولكلّ مجتهد نصيب، والله سبحانه وتعالى خلقنا طبقات، ولكن بدون إسراف أو

ظلم، ومن هنا فالرأسمالية التي تعتمد على تعظيم الإنتاج، ثم تعظيم الاستهلاك بغض النظر عن ضرورته، غايتها الربح المادي فقط، وهي تعتمد على الإسراف وظلم الضعفاء، والرأسمالية بدأت باحتكار ثروات الطبيعة ثم لاستنزافها لصالح الأغنياء، سواء كانت دول أو شعوب أو جماعات أو أفراد، والنظام العالمي نفسه الآن قائم على ذلك، وترتب عليه مشاكل عدة أمام التنمية المتواصلة أهمها ما يلي:

١. انتشار قيم الظلم وأخلاقيات الاستغلال والربح السريع والفساد بصور عدة؛ مما أدى إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي حتى في الدول الرأسمالية؛ مما زاد من أعداد ونسب ومعدلات الفقر على مستوى العالم.
٢. الشعور بالظلم وانتشار التخلف ترتب عليه انتشار مشكلات الإرهاب والعنف والتطرف؛ مما أصاب الجميع الدول المتقدمة والنامية معاً وظهور وتنامي ظاهرة التطرف الديني.
٣. تفاقم مشكلات البيئة على كافة المستويات العالمية والمحلية سواء مشكلات الأوزون والدّفء الحراريّ وذوبان الجليد إلى المشاكل البيئية على نطاق المحليّات في كثير من الدول.
٤. مشكلة الحريّات المطلقة أدّت في النهاية إلى فوضى مطلقة، وزيادة معدّلات الطلاق والأمراض الخطيرة وأطفال الشوارع والمخدرات.
٥. تزايد معدّلات الجريمة والانتحار على كافة المستويات العالمية، والمحلية، مع تزايد النزعات العنصرية في أماكن شتى من العالم.
٦. تزداد حدّة وخطورة المشكلة السكّانية سواء من حيث العدد أو التوزيع أو تدهور خصائص السّكان في أنحاء شتى من العالم، بل وصلت لكثير من الدول المتقدمة التي تخشى الآن من تراجع عدد السّكان بشكل قد ينعكس سلّباً على قوّة الدولة وتواجدها، كلّ هذه المشاكل تعكس خلل في الأخلاق والقيم المرتبطة بالنظم السياسيّة

الحالية واستمرار هذه النظم يعوق بوضوح التنمية المستدامة، وعلى جميع دول العالم أن تدرك أننا جميعاً في مركب واحدة، وعلينا التعاون لدرأ الثقب أو الصّدع الموجود بالمركب لينجو الجميع وإلا سوف يغرق الجميع، وصدق رسول الله ﷺ حين قال: "مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا في سفينة، فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها، فكان الذين في أسفلها إذا استقوا مَرّوا على مَن فوقهم، فقالوا: لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقاً ولم نُؤذِ مَن فوقنا، فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً". (البخاري والترمذي، عن سيّد قطب،

١٩٨٧، ص ٥٧).

عاشراً : تحليل بعض النماذج العلمية في ضوء فلسفة وركائز التنمية

المتواصلة :

يعرض المؤلف بعض النماذج السلبيّة والإيجابيّة (من وجهة نظره) بغرض محاولة تطبيق عمليّ لركائز وفلسفة التنمية المتواصلة على أمور مجتمعيّة حقيقيّة، ممّا يساعد بعد ذلك في الحكم على غيرها من النماذج القائمة أو المستجدة في المجتمع وهي:

النموذج الأوّل : قضية بيع الأراضي للأجانب :

وفقاً لقانون ٩٦ والذي صدر عام ١٩٩٦ وأباح للأجانب شراء وتملك الأراضي والعقارات المصريّة، حيث كانت محظورة بقانون أصدرته ثورة يوليو ١٩٥٢ .

وإذا حاولنا تحليل هذه القضية في ضوء فلسفة وركائز التنمية المتواصلة نحللها سريعاً فيما يلي:

حيث إنّ هذا القانون الذي صدر من نحو عشرين عاماً فقط أدّى إلى تملك عدد كبير من الأجانب لأراضي وعقارات أو شقق سكنيّة بنسبة ملحوظة في معظم المناطق المتميّزة الفاخرة، وزاد من الإقبال على هذه العقارات المشاكل والحروب التي تتعرّض لها كثير من الدّول المحيطة مثل سوريا والعراق واليمن وليبيا، هذا فضلاً عن دول الخليج التي تفضّل قضاء جزء من الإجازات في مصر؛ ممّا أدّى لوجود نسب ليست بالصّغيرة تملك هذه العقارات، والسّؤال هو إذا كانت هذه الأعداد والنسب الملحوظة تمتّ في أقلّ من عقدين، فما هو الحال بعد قرن مثلاً؟ هل يملك الأجانب معظم العقارات في جميع المناطق المميّزة في مصر؟ وأين سيعيش أولادنا أو أحفادنا؟ وماذا لو استمرّ هذا الحال لقرون؟ هل سيجد الأحفاد مكاناً داخل بلدهم؟ والسّؤال الآخر هل متاح للمصريّ التملك داخل البلاد الأخرى أو المحيطة؟

بالنسبة لمفهوم التنمية المتواصلة وركائزها سوف نحلل مدى تناسب هذه القضية مع هذه الركائز من خلال الآتي:

١ - "خير الأعمال أدومها وإن قل" (التواصل):

لو تخيلنا استمرار مصر في بيع أراضيها للأجانب؛ فهذا سيؤدي إلى أن أولادنا سوف يخرج معظمهم للسكن في الصحراء، وأحفادنا قد لا يجدون حتى الصحراء، وهذه كارثة يجب وقفها فوراً؛ لأن هذا ضد التواصل، ويستحيل تخيل مستقبل أفضل في ظل استمرار هذه السياسة.

٢ - المستقبل المشترك ووحدة المصير:

وتعني هذه الركيزة العمل المشترك من أجل مستقبل أفضل للجميع، وبيع الأراضي والعقارات المصرية سيدفع ثمنه الجميع، وخاصة محدودي الدخل الذين لم يجدوا أراضي أو عقارات في أماكن مناسبة وبسعر مناسب لهم ولأولادهم وأحفادهم، وبيع الأراضي والعقارات ليس في مصلحة المستقبل وجميع المواطنين.

٣ - العدالة الاجتماعية:

بيع الأراضي والعقارات لغير المصريين يخالف تماماً معايير العدالة الاجتماعية والبيئية من عدة أوجه، منها:
أ- إخلال في العدالة بين المواطن المصري وغيره من مواطني الدول الأخرى؛ لأنه ليس من حق المصري شراء أو تملك أي عقارات في أي دولة أخرى.

ب- إن السماح للأجانب بتملك الأراضي والعقارات داخل مصر يعني ارتفاع أسعار هذه الأراضي والعقارات، وخاصة أن مصر تعتبر من أقل الدول في متوسط الدخل في المنطقة، حيث تحيط بنا دول بتروliّة متوسط الدخل فيها أعلى بعشرات الأضعاف من دخل أو متوسط دخل المواطن المصري، وبالتالي يدخل المواطن المصري في منافسة غير متكافئة للتملك في وطنه، وهذا إخلال بالعدالة.

ج- من حقّ أيّ مواطن مصريّ أن يكون له عقار أو شقة مناسبة في وطنه، مهما كان دخله، وهذه مسئولية الدولة والحاكم وفقاً للشريعة، حيث إنّ بيت المال مسئول عن توفير المسكن والعمل والدّابة والخادم، والبيع للأجانب يزيد من صعوبة توفير شقة مناسبة للمواطن؛ لأنه سوف يؤدي للمضاربة على الأراضي والعقارات وارتفاع الأسعار.

د- إنّ بيع الأراضي والعقارات يخلّ بحقوق الأجيال القادمة؛ لأنه يهدف لربح ماديّ سريع على حساب الأجيال القادمة؛ ممّا يخلّ بالعدالة والأجيال.

٤ - الديمقراطية؛

الديمقراطية تعني اتخاذ القرارات من خلال الشعب لصالح الشعب، وقرار بيع الأراضي المصريّة للأجانب اتخذ النظام الأسبق ضدّ مصلحة الشعب؛ ولذلك أصدر الشيخ الغزالي فتوى واضحة وحاسمة بقوله: (يحرم بيع الأراضي المصريّة على الأجانب تحريماً موبداً ودائماً) لأنها ضدّ مصلحة الأغلبية أو الشعب.

٥ - المشاركة الشعبيّة؛

التنمية المتواصلة تعتمد على مشاركة جميع الفئات وهذا يستدعي أن يشعر كلّ مواطن بالمواطنة، وأنّ الحكومة تعمل لمصلحته وتربطه بوطنه، وقرار البيع للأجانب ضدّ كلّ ذلك، فهو يشعر المواطن بالغربة داخل وطنه، ويشعره أنّ الأجانب تملك وتمتلك في وطنه، وهو لا يستطيع أن يمتلك متراً واحداً؛ ممّا يؤدي للاغتراب والانعزال وعدم المشاركة، وبالتالي فإنّ بيع الأراضي للأجانب يزيد من شعور المواطن بالغربة ويضعف

الشعور بالانتماء وتنقلص المشاركة إلى أدنى مستوياتها؛ لأنها
ضدّ المواطنة والانتماء والمشاركة.

٦ - القيم:

واضح ممّا سبق أنّ بيع الأراضي والعقارات ضدّ قيم العدالة
والمواطنة والانتماء، بل إنه يولد قيم سلبية مثل الشعور بالظلم
والاغتراب والسلبية.

٧ - السكان:

بيع الأراضي والعقارات يؤدي للمضاربة على أسعار
الأراضي والعقارات؛ ممّا يؤدي إلى ارتفاع أسعار وزيادة مشكلة
الإسكان؛ ممّا يضرّ بجميع سكان مصر بوجه عام.

النموذج الثاني: قضية الاحتراف الرياضي:

يقول الرسول ﷺ: "علموا أبناءكم السباحة والرماية"، وهذا

الحديث يشير إلى أهمية الرياضة، والهدف منها، والذي يمكن الإشارة إليه في الآتي:

١. الحفاظ على صحة الإنسان وتقوية الجسم بالرياضة مفيدة صحياً وبدنياً.

٢. الاستفادة من هذه الرياضة في إعداد المواطن القوي القادر على استخدام تكنولوجيا عصره في حماية بلاده عندما تستدعي الظروف مشاركته ضمن جيش بلاده، هذا بالإضافة إلى أن الرياضة تساهم أيضاً في الاستفادة من وقت الفراغ في أنشطة مفيدة ترويحياً وأخلاقياً، وبعض أنواع الرياضة ينمي العمل التعاوني والجماعي مع الآخرين، هذا هو الأصل في الرياضة، ولكن قضية الاحتراف الرياضي بالمفهوم الحالي أن تكون الرياضة مهنة ولها عرض وطلب وسوق كبير، وما ترتب على ذلك أنها أصبحت مهنة للكسب أو المكسب الكبير لدى البعض، وأصبح اللاعب اليوم قدوة يتطلع إليها العديد من النشء والشباب، فهذه قضية أخرى بعدت كثيراً عن المفهوم التقليدي للرياضة، وهذه محاولة لمناقشة هذه القضية في ضوء مفهوم وركائز التنمية المستدامة.

١ - خير الأعمال أدومها:

في ضوء هذا المفهوم فإن خير الرياضة أدومها وإن قلت، وبداية فإن الصحة مورد غير متجدد ولن تدوم للأبد، ولكن الإدارة أو التعامل الرشيد مع الرياضة يطيلها لأكثر عمر ممكن، وحتى في مراحل السن الكبير يمكن في الغالب المواظبة على قدر من الرياضة مثل المشي أو التمارين البسيطة؛ ولذلك المقارنة هنا بين ممارسة الرياضة كهواية وممارسة الرياضة كاحتراف، فمعروف أنه في ظل الهواية كان عمر بعض اللاعبين يصل

للخمسين وما بعده مثل اللاعب الانجليزي الشهير سيراستتالي ماثيوز "لاعب كرة القدم"، ولكن في ظلّ الاحتراف مطلوب أعلى لياقة بدنية ممكنة؛ ولذلك يتفرّغ اللاعب لممارسة تمارين يومية لا تقلّ عن ثماني ساعات، بغرض الوصول لأعلى لياقة ممكنة؛ ولذلك يقدر أنّ لاعب كرة القدم يجري حوالي خمسة عشر كيلومتر خلال التسعين دقيقة، وبالطبع مع مرور الأعوام لا يستطيع بذل هذا الجهد؛ ولذلك يضطر للاعتزال مبكرًا، والبحث في سوق اللاعبين عن لاعب أصغر وأقوى بدنيًا، والمشكلة بالنسبة للاعب المعتزل هل يستطيع بعد اعتزاله ممارسة الرياضة ثماني ساعات يوميًا، بالطبع لا!!! ممّا يسبّب لمعظم هؤلاء اللاعبين بعد ذلك زيادة الوزن ومشاكل متعدّدة مترتبة على ذلك، فهل في الاحتراف نوع من الاستدامة؟

٢ - المستقبل المشترك ووحدة المصير:

وهذه الرّكيزة تعني العمل المشترك من أجل مستقبل أفضل للجميع، فهل الاحتراف الرياضيّ يسمح للعامة بالمشاركة في هذا النشاط من أجل مستقبل أفضل يكون لاعب الكرة هو القدوة الأولى لمعظم النّشء، بدلاً من الضّابط أو المهندس أو الطبيب أو المعلم؟

٣ - الديمقراطية:

تعني أنّ الشّعب هو صاحب اتخاذ القرارات لصالح الشّعب، والتساؤل هل الاحتراف الرياضيّ في صالح الأغلبية، وهل التركيز على احترام هذه الألعاب والتفرّغ لها، والاهتمام بها أكثر من العلماء في كافة التخصصات في مصلحة أغلبية الشّعب، أم أنّ قضية الاحتراف تصبّ في مصلحة قلة مستفيدة مادّيًا من هذا الاحتراف.

٤ - المشاركة الشعبية :

هل الاحتراف يتيح الفرصة للجميع للمشاركة في أنشطة الاحتراف أم يقتصر على فئة محدّدة.

٥ - القيم :

إنّ قضية الاحتراف ترتبط بمصالح ماديّة وقيم ماديّة طغت على قيم العلم والتضحية، بحيث أصبح لاعب الكرة اليوم هو القدوة لدى الكثيرين وليس المعلم أو الطبيب أو الضابط، والأهم هل هذا الاحتراف سيساهم في إعداد رجال الغد سواء كان ضابطاً أو مهندساً أو غيره، كما جاء حديث الرسول ﷺ.

ومن هنا هذه دعوة لإعادة التفكير في قضية الاحتراف، وخاصة في السنّ الصّغير، حيث هناك تلاميذ صغار يخرجون من المدرسة للنادي لقضاء بقية اليوم في تمارين رياضية أملاً في أن يكونوا لاعبين محترفين في الكبر ويكسبون الملايين، وفي أحيان كثيرة على حساب العلم، كما أنّ قضية بيع اللاعبين في أسواق اللعبة تذكرنا بسوق العبيد، وهنا التساؤل هل هذا يتماشى مع إنسانية واحترام الإنسان، أم أنّ هذا تراجع في القيم الإنسانية لصالح القيم الماديّة والتي أصبحت تحكم العالم الآن؟ هذه مجرد تساؤلات في حاجة لمزيد من البحث والنقاش، هذا فضلاً عمّا ينتج من هذا الاحتراف من تعصّب وإثارة للفتن والعنف بين مواطني البلد الواحد أو البلاد وبعضها البعض، ومثال على ذلك مأساة استاد بورسعيد، والمشكلة السياسيّة التي حدثت بين مصر والجزائر بسبب مباراة كرة قدم، رغم ما بينهما من روابط الدّم والتاريخ العريق.

النموذج الثالث (إيجابي) : مشروع قناة السويس الجديدة :

إنّ مشروع حفر قناة السويس الجديدة من المشروعات الإيجابية الجديدة، ويمكن تحليلها في ضوء مفهوم وركائز التنمية المتواصلة من خلال الآتي:

١ - خير الأعمال أدومها وإن قلّ :

وخير المشروعات والربح أدومها وإن قلّ، ومشروع تطوير قناة السويس يعني ببساطة توسيع قناة السويس القديمة، بحيث تتسع لتشمل طريقين للذهاب والإياب؛ ممّا يقلل ساعات الانتظار الطويلة، ويسمح بتضاعف أعداد السفن المارة يوميًا من ٤٧ سفينة إلى نحو ٩٦ سفينة، مع تعميق المجرى الملاحي للقناة ليتسع للسفن العملاقة والتي لم تكن تستطيع السير قبل ذلك؛ ممّا يؤدي في النهاية لمضاعفة دخل القناة بأكثر من ٢٣٠% تقريبًا، وهذا يعني زيادة مستمرة ومضطردة في إيرادات دخل القناة مع دوام هذه الزيادة، وهذا الدّخل المتضاعف بإذن الله.

٢ - المستقبل المشترك ووحدة المصير :

إنّ قناة السويس فضلاً عن جدواها الاقتصادية، فهي تلائم المستقبل أو مشروع ضروري لمجارة الحاضر والمستقبل؛ لأنّ قناة السويس منذ إعادة افتتاحها منذ نحو أربعين عامًا تقريبًا لم يجر بها أيّ عمليّات تطوير كبرى، وبالتالي أخذت تفقد أهميّتها تدريجيًا لعدم مسايرتها لمستجدّات العصر من جانبين:

الجانب الأوّل: تضاعف عدد السفن المارة؛ ممّا أدّى لازدحام القناة، ووصلت ساعات الانتظار للعبور لنحو من ١٢ إلى ١٤ ساعة، وهذا يستدعي توسيعها؛ لأنّ زيادة ساعات الانتظار يزيد من تكلفة الرحلة؛ ممّا يؤدي للبحث عن طرق بديلة.

الجانب الثّاني: هو تطوير صناعات السفن حجمًا، بحيث أصبحت هناك سفن عملاقة حديثة لا تستطيع عبور القناة؛ لأنها غير صالحة لهذه الأحجام والمستجدّات في صناعة السفن، باختصار

عدم تطوير القناة كان يعني تآكلاً تدريجياً في أهميتها، وأنها لم تعد قادرة على الوفاء باحتياجات الحاضر والمستقبل.

ومن هنا أهمية تطوير القناة لتساير مستجدات العصر والمستقبل المشترك لجميع المصريين في قناة حديثة تزيد من الدّخل القومي لمصر ولكلّ المصريين.

٣ - العدالة الاجتماعية :

مشروع تطوير القناة يحقق العدالة الاجتماعية لأهالي منطقة سيناء؛ حيث سيزيد ربط سيناء ببقية أجزاء مصر؛ حيث إنّ هذا المشروع يتضمّن إنشاء ستّ أنفاق جديدة لربط سيناء بباقي الجمهورية، ومصر منذ نحو أربعين سنة مضت لم تبني سوى نفق واحد، وهذه الأنفاق الجديدة ستتيح اتصالاً أكبر وأعمق بسيناء وبقية مصر، ويتيح مزيداً من فرص العمل لأهالي سيناء ومنطقة بورسعيد والسويس والإسماعيلية، هذه المدن التي تتحمّل الفاتورة الأكبر في حروب مصر على الجبهة الشرقية، ومن ثمّ يساهم هذا المشروع بإيجابية في مزيد من فرص العدالة الاجتماعية لأهالي سيناء وبورسعيد والسويس والإسماعيلية.

٤ - الديمقراطية :

الديمقراطية تعني مصلحة الأغلبية والشعب، وهذا المشروع يأتي تمامًا في مصلحة الشعب والأغلبية من عدّة جوانب أهمّها ما يلي:

أ- مشروع تطوير القناة يضاعف دخل قناة السويس؛ ممّا يسمح للحكومة بمزيد من الإنفاق على التعليم والصّحة وخلافه، وهذا في مصلحة الشعب.

ب- مشروع تطوير القناة يساهم في ربط سيناء ببقية مصر؛ ممّا يؤدّي لتضاعف عدد سكان سيناء، وهذا في حدّ ذاته تدعيم للأمن القومي المصري؛ لأنه إذا نجحت مصر في توطين ملايين المصريين في سيناء فهذا أقوى دعائم الأمن القوميّ

العام وحماية الحدود الشرقية التي يأتي منها الخطر الدائم، وهذا في مصلحة الشعب المصري بوجه عام.

٥ - المشاركة الشعبية:

التنمية المتواصلة تعتمد على مشاركة جميع الفئات، وهذا ما تمّ في مشروع القناة من اكتتاب شعبيّ عام شارك فيه جميع فئات الشعب بصورة مذهلة، وجمع الشعب المصريّ ٦٤ مليار جنيه في ثمانية أيام فقط؛ ممّا يعكس مشاركة شعبية واستفتاء شعبيّاً عامّاً على قبول المشروع، وهذا يعكس قوّة الشّعور بالانتماء والمواطنة بين المواطنين.

٦ - القيم:

المشروع أكّد قيمة وأهميّة قيم المشاركة والمواطنة والتي ظهرت جليّة في الإقبال العظيم على شراء شهادات القناة في زمن قياسي، كما أكّد على قيم الاعتماد على الذات والمشاركة الشعبيّة في بناء نهضة مصر وشعبها.

٧ - السّكان:

شارك جميع السّكان من جميع الفئات في الاكتتاب في هذا المشروع القوميّ، والذي يعدّ مثلاً إيجابيّاً يعكس فلسفة وركائز التنمية المتواصلة.

النموذج الرابع : قضية استخدام الفحم في توليد الطاقة :

إنّ موافقة الحكومة على استيراد الفحم واستخدامه في توليد الطاقة لمصانع الإسمنت أثارت العديد من التساؤلات، وفي محاولة لتحليل ذلك في ضوء مفهوم وركائز التنمية المتواصلة نجد الآتي:

١ - خير الأعمال أدومها وإن قلّ:

وهنا نقول خير الطاقة أدومها وإن قلّ، وهذا ينطبق على الطاقة الشمسيّة والمائيّة وطاقة الرّياح، وهنا يمكن القول خير الطاقة أدومها وأنظفها وإن ارتفع سعرها، ولذلك فاستخدام الفحم الذي يسبّب تلوث البيئة وإصابة الإنسان بالعديد من الأمراض ليس به أيّ تواصل أو دوام، وهو ضدّ هذه الرّكيزة بوضوح.

٢ - المستقبل المشترك ووحدة المصير:

من ينظر للمستقبل ينظر للطاقات المتجدّدة، التي تزيد نسبتها يوماً بعد يوم في جميع البلدان، وعليه أن ينظر للطاقة الشمسيّة والمائيّة وطاقة الرّياح والفحم على أنها ماضٍ، بل ماضٍ أسود؛ لأنّه يرتبط بتلوث كبير وأمراض خطيرة، ومعظم دول العالم تعتبر الفحم ماضياً، ويقلّ استخدامه في جميع هذه البلاد الأخطر أنّه تقريباً لا يباع؛ لأنّ الدّول التي تستخدمه تنتج الفحم، ويوجد لديها ولا تجد من يشتريه؛ لذلك تضطر لاستخدامه، وأكبر مثال لذلك الصّين الشّعبية والولايات المتحدة الأمريكيّة، والخلاصة أنّ الفحم ماضٍ وضدّ المستقبل والإنسان والبيئة.

٣ - العدالة الاجتماعيّة:

قرار دخول الفحم لمصانع الإسمنت لمصلحة نحو اثني عشر مصنّعاً وضدّ صحّة الشّعب بأكمله، ومن ثمّ فهو لصالح قلة وضدّ مصلحة الأغلبية، ومن ثمّ فهو يتعارض مع العدالة الاجتماعيّة.

٤ - الديمقراطية :

هي حكم الشعب للشعب ولمصلحة الشعب، وقرار استخدام الفحم ليس لمصلحة الشعب أو الأغلبية، بل لمصلحة بعض رجال الأعمال، وبالتالي هذا القرار يتعارض مع مصلحة الأغلبية والديمقراطية.

٥ - المشاركة الشعبية :

استخدام الفحم لتوليد الطاقة ليس به أي مشاركة شعبية، بل هو قرار ضد مصلحة الشعب، ويتعارض بوضوح مع المشاركة الشعبية، بل العكس كان يمكن للحكومة أن تلجأ للاكتتاب الشعبي لتمويل مشروع كبير لتوليد الطاقة من الشمس وتصديرها.

٦ - القيم :

هذا القرار يعطي من قيم المصالح الخاصة والحلقة بمعنى أن مصلحة رجال الأعمال المسؤولين عن صناعة الإسمنت أهم من مصلحة المجموع الشعبي، ويعكس قيم غير علمية تسود عند متخذ القرار، بل ويقودنا ذلك للشك والريبة؟

٧ - السكّان :

معظم السكّان القرييين من استخدام الفحم متضررون من هذا القرار صحياً، وخاصة في ظلّ ارتفاع نسب التلوّث في مصر نتيجة لضعف الرقابة والانضباط بوجه عام في الشارع، حيث تسير السيّارات توزع سمومها بدون رقابة، وحيث يحرق الفلاح قشّ الأرز ويصل غباره للعاصمة في ظلّ ضعف الانضباط في الشارع المصريّ بوجه عام، وهنا لا يجوز المقارنة مع الصين، حيث الانضباط بها وصل لفرض طفل واحد لكل أسرة، وطبقت ذلك بكلّ حزم ونجاح.